

## التقرير الخاص بوضع حقوق الإنسان في المغرب لعام 2019

### الملخص التنفيذي

المغرب هو ملكية دستورية بنظام تشريعي برلماني وطني يضع السلطة النهائية في يد الملك محمد السادس الذي يرأس مجلس الوزراء. ويشترك الملك في السلطة التنفيذية مع رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) سعد الدين العثماني. ووفقًا للدستور، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يتمتع بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان ويوافق على تعيين أعضاء في الحكومة يرشحهم رئيس الحكومة. اعتبر مراقبون دوليون ومحليون أن الانتخابات البرلمانية لعام 2016 كانت نزيهة وخالية نسبيًا من المخالفات.

تشمل أجهزة الأمن العديد من المنظمات الشرطة وشبه العسكرية التي تتداخل صلاحياتها. وتضطلع الشرطة الوطنية بتطبيق القانون المحلي في المدن وتتبع لوزارة الداخلية. كما تتبع القوات المساعدة أيضًا لوزارة الداخلية وتساند قوات الدرك والشرطة. وتضطلع قوات الدرك الملكي، التي تتبع لإدارة الدفاع الوطني، بمسؤولية تطبيق القانون في المناطق الريفية والطرق السريعة الوطنية. تتبع فروع الشرطة القضائية (التحقيقات) في كل من قوات الدرك الملكي والشرطة الوطنية للمدعي العام الملكي، ولديه سلطة اعتقال الأفراد. وقد حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

شملت قضايا حقوق الإنسان الهامة ما يلي: ادعاءات بالتعذيب من قبل بعض أفراد قوات الأمن، على الرغم من أن الحكومة أدانت هذه الممارسة وبذلت جهودًا للتحقيق في أي تقارير ومعالجتها؛ ادعاءات بوجود سجناء سياسيين؛ القيود غير المبررة على حرية التعبير، بما في ذلك تجريم التشهير وبعض المحتوى الذي ينتقد الإسلام والملكية وموقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية؛ القيود على حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ الفساد؛ وتجريم سلوك المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم).

كانت هناك أمثلة قليلة على التحقيقات أو الملاحقات القضائية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل المسؤولين، سواء في الأجهزة الأمنية أو غيرها من الإدارات الحكومية، مما ساهم في تصوّر واسع الانتشار بالإفلات من العقاب.

(لمزيد من المعلومات حول الصحراء الغربية، يرجى الاطلاع على التقارير القطرية السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.)

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها أي أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء سببها السلطات الحكومية أو من ينوب عنها خلال العام.

وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في الفترة من مايو/أيار 2018 إلى مايو/أيار 2019، كان لدى البلاد 153 قضية معقدة، أي أقل بسبع قضايا مما كانت عليه في بداية الفترة المشمولة بالتقرير. أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ممولة من القطاع العام، أنه حتى يوليو/تموز كانت ست حالات اختفاء قسري من بين 1956 و1992 حالة لا تزال عالقة في المغرب. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان تعاونه مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالات الاختفاء التي لم يُبت فيها. ونفذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان قرارات التحكيم الصادرة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2019 لـ 624 مستفيداً سيستفيدون من خدمات التعويض المالي أو إعادة الإدماج الاجتماعي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على النحو الذي حددته لجنة الحقيقة والمصالحة القائمة من ديسمبر/كانون الأول 2004 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2005. يشمل الأفراد 514 ضحية (أو المستفيدين الأحياء) الذين سيحصلون على تعويض مالي يبلغ إجماليه 56.5 مليون درهم (5.65 مليون دولار) و110 أشخاص سيستفيدون من خدمات إعادة الإدماج الاجتماعي البالغة 27.5 مليون درهم (2.75 مليون دولار).

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون مثل هذه الممارسات، وأنكرت الحكومة أنها تجيز استخدام التعذيب. في 10 يونيو / حزيران، قال وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان مصطفى الرميد إن التعذيب المنهجي لم يعد موجوداً في البلاد وإن حالات التعذيب المبلغ عنها كانت معزولة. أدلى الرميد بهذه التصريحات ردًا على سؤالين قدمهما حزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية في مجلس النواب بالبرلمان بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

في 26 يونيو/حزيران، أصدر رئيس مكتب المدعي العام تقريراً رسمياً حول تنفيذ قانون العقوبات في عام 2018 يشير إلى استمرار وجود حالات تعذيب للمواطنين. وأشار التقرير إلى أنه في عام 2018، قُدمت 36 شكوى تعذيب، تم معالجة 22 منها بشكل كامل وأسفرت عن قضيتين قضائيتين حوكم فيهما عناصر شرطة بتهمة العنف. غير أنه لم يتم الإبلاغ عن الأحكام. تم تقديم 21 شكوى من التعذيب أو المعاملة المهينة إلى مكتب المدعي العام، تضمنت أربع منها ادعاءات ضد مسؤولي السجن. ومن بين تلك الحالات الأربع، تبين أن واحدة منها غير موثوقة، وكانت الحالات الثلاث المتبقية لا تزال قيد التحقيق بحلول نهاية العام.

وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران، قامت الآلية الداخلية للتحقيق في التعذيب والمعاملة المهينة في المديرية العامة للأمن الوطني بمعالجة ثمان حالات تم فيها توبيخ عدة مسؤولين بسبب معاملتهم المهينة للمحتجزين، وذلك من خلال عقوبات إدارية. وفي الفترة نفسها، أحالت المديرية العامة للأمن الوطني 21 قضية أخرى تورط فيها 21 ضابط شرطة إلى مكتب المدعي العام. شرع مكتب المدعي العام في إجراءات قانونية بشأن قضية واحدة على الأقل من القضايا، وكانت نتائج القضايا غير معروفة في نهاية العام.

في 14 يناير/كانون الثاني، أدانت محكمة استئناف القنيطرة أحد رجال الدرك الملكي بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 5000 درهم (500 دولار) بتهمة اغتصاب محتجز بهراوة في فبراير/شباط 2018.

أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه فتح تحقيقات في 12 شكوى من ادعاءات التعذيب التي ارتكبتها السلطات الحكومية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز. ولم يتضح ما إذا كانت الحالات التي أبلغ عنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أدرجت في إحصاءات المديرية العامة للأمن الوطني.

أفادت المديرية العامة للأمن الوطني خلال العام أن إحدى المحاكم أصدرت أحكاماً بشأن مزاعم تعذيب في عام 2017 ضد ثلاثة من ضباط الشرطة في ثلاث قضايا. وبحسب الحكومة، حكمت المحكمة على ضابط بالسجن ستة أشهر وحكمت على الضابط نفسه والضباط الآخرين بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ؛ وكانت التهم استخدام التعذيب. بعد صدور الحكم، تم تسريح أحد مسؤولي المديرية العامة للأمن الوطني على النطاق المبكر، كما تم إيقاف الضابطين المتبقيين عن العمل لمدة ستة أشهر.

في حالة الاتهام بالتعذيب، يلزم القانون القضاة بإحالة المحتجز إلى خبير طب شرعي إذا طلب ذلك المحتجز أو محاموه أو إذا لاحظ القضاة علامات مثيرة للريبة على جسد المحتجز. وفي بعض الحالات، رفض القضاة إصدار أمر بإجراء تقييم طبي عند تقديم أحد المعتقلين ادعاءً بإساءة المعاملة. وقد وثق فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية ووسائل الإعلام، حالات لفشل السلطات في تنفيذ أحكام قانون مكافحة التعذيب، بما في ذلك عدم إجراء الفحوصات الطبية عندما يزعم المحتجزون بأنهم قد تعرضوا للتعذيب. في 21 سبتمبر/أيلول، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتزويد طاقم للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب والتي اعتمدها البرلمان في عام 2018. أنشئت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل الامتثال للبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بهدف فحص معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم، تعزيزاً لحمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

في 26 أبريل/نيسان، أفادت منظمة العفو الدولية أن الصحفي حميد المهداوي، الذي حكمت عليه محكمة استئناف الدار البيضاء بالسجن ثلاث سنوات في 5 أبريل/نيسان بتهمة "عدم الإبلاغ عن تهديد لأمن الدولة"، تم احتجازه في الحبس الانفرادي لـ 470 يوماً. وقد اعترضت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على هذه المزامع وأفادت بأن المهداوي احتجز مع رفاق الزنزانة الآخرين وكان لهم حقوق زيارة أسبوعية مع العائلة.

في عام 2017، أحال المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقارير الطب الشرعي إلى وزارة العدل بناءً على مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة من سجناء حركة "الحراك". تم اعتقال السجناء لتورطهم في سلسلة من الاحتجاجات في منطقة الريف الشمالية في 2016 و2017، وأدينوا بتهمة إتلاف ممتلكات عامة، وإصابة عناصر إنفاذ القانون، وتهديد استقرار الدولة، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى 20 سنة أمام محكمة جنائية في يونيو/حزيران 2018. في عام 2017، أمرت محكمة بالتحقيق في ادعاءات الانتهاكات أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة، وفي عام 2018 خلص الطبيب الشرعي القضائي إلى أن ثلاثة من أصل 22 شخصاً تعرضوا للعنف الجسدي. غير أن المحاكم لم تتخذ أي إجراءات أخرى بشأن القضايا المتعلقة بالأفراد الثلاثة. في يوليو/تموز، أصدر المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان تقريراً يفيد بأن المحاكم رفضت مزاعم التعذيب أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة من قبل السجناء، بسبب نقص الأدلة. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، فإن سوء المعاملة المزعم أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة في 2017 تضمن الضرب والخنق. وأثار التقرير نفسه عدة قضايا قال فيها سجناء حركة "الحراك" إنهم وقّعوا على اعترافات تحت الإكراه بسبب التهديد والاغتصاب والعنف على أيدي ضباط الشرطة. لم يحدد تقرير المندوب الوزاري المكلف

بحقوق الإنسان ما إذا كانت المحاكم قد حققت في ادعاءات التهديد والترهيب. أثارت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش القلق على مدار العام بشأن رفض المحاكم لمزاعم السجناء بشأن التعذيب والاعتقالات المنتزعة بالإكراه أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة. لم يلحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان التعذيب أو سوء المعاملة خلال زيارات المراقبة التي قام بها لسجناء حركة "الحراك" خلال العام.

ووفقاً للبوابة الإلكترونية لسلوك البعثات الميدانية للأمم المتحدة، تم تقديم ادعاءين اثنين خلال العام باغتصاب طفل في يناير/كانون الثاني حتى مارس/آذار وفي أبريل/نيسان على التوالي، من قبل قوات حفظ السلام المغربية المنتشرة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت الحكومة أن الجندي السابق في قوات حفظ السلام والمتهم بارتكاب جرائم في قضية يناير/كانون الثاني كان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة بينما أجرت الحكومة تحقيقاً نشطاً في الادعاءات المقدمة في القضية الثانية. أجرى المغرب والأمم المتحدة تحقيقاً مشتركاً في ادعاءين قُدمتا في 2018 ضد قوات مغربية لحفظ السلام، وقاما بتحديد قضية واحدة تم إثباتها كعلاقة استغلالية وقعت في عام 2017. أعادت الأمم المتحدة المعتدي إلى بلاده، وأصدرت الحكومة المغربية حكماً بالسجن لمدة 60 يوماً.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

تحسّنت أوضاع السجون خلال العام، ولكنها في بعض الحالات لم تستوفِ المعايير الدولية.

الأوضاع المادية: استمر المرصد المغربي للسجون، وهو منظمة غير حكومية تركز على حقوق السجناء، في الإبلاغ عن أن بعض السجون كانت مكتظة وأخفقت في الوفاء بالمعايير المحلية والدولية. في يوليو/تموز، أفاد المرصد المغربي للسجون أيضاً أن السجون في المغرب كانت تعاني من نقص في الموظفين. وتم الفصل في السجون الجديدة ما بين المحتجزين بانتظار المحاكمة والمساجين المُدانين. ومع استكمال المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بناء كل سجن جديد، أغلقت سجون قديمة ونُقل النزلاء إلى المواقع الجديدة. إلا أن السجون القديمة ظلت مكتظة، مما أدى إلى قيام السلطات من حين لآخر باحتجاز المتهمين على ذمة المحاكمة مع المساجين المُدانين. ووفقاً لمصادر حكومية ومنظمات غير حكومية، يُعزى اكتظاظ السجون بدرجة كبيرة إلى عدم استخدام نظام الكفالة أو الإفراج المشروط على النحو الأمثل، والقضايا المترامية بشكلٍ حاد، وافتقار القضاء إلى حرية التصرف لخفض مدة العقوبة بالسجن لجرائم معينة. وذكرت مصادر حكومية أن الشروط الإدارية منعت أيضاً سلطات السجون من نقل الأفراد في الاحتجاز السابق للمحاكمة أو في مرحلة الاستئناف إلى منشآت تقع خارج نطاق الولاية القضائية التي ستجرى فيها محاكمتهم.

ينص القانون على احتجاز القاصرين بشكلٍ منفصل. وفي جميع السجون، يصنّف المسؤولون الجناة من الشباب ضمن فئتين، كلتاهما منفصلتان عن السجناء الآخرين: القاصرون تحت سن الـ 18 والجناة الشباب ما بين 18 إلى 20 سنة. وبحسب السلطات، لا يُحتجز القاصرون مع السجناء الذين تزيد أعمارهم عن 20 عاماً. كان لدى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ثلاثة مرافق احتجازٍ مخصصة للأحداث: "مراكز للإصلاح والتعليم"، ولكنها خصصت أماكن احتجازٍ منفصلة للأحداث في كافة السجون. وذكرت الحكومة أنه في الحالات التي يقضي فيها قاضي محكمة الأحداث أن احتجاز القاصر يُعتبر ضرورياً، فإنه يتم حجز القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً بشكلٍ منفصلٍ عن القاصرين بين سن 15 إلى 18 عاماً. وفي الحالات التي يتم فيها احتجاز قاصر، يجب على القاضي متابعة الأمر على أساس شهري.

أفادت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بعدم وجود تمييز في الوصول إلى الخدمات أو المرافق الصحية على أساس نوع الجنس للسجينات واللاتي يشكلن ما يزيد قليلاً عن 2 في المائة من نزلاء السجون. وأكدت منظمات غير حكومية محلية أن مرافق السجون لم توفر الوصول الكافي للرعاية الصحية ولم تقم بتلبية احتياجات السجناء ذوي الإعاقة، رغم أن مصادر حكومية ذكرت قيام ممرض وطبيب نفسي بفحص كل سجين لدى وصوله وتلقي السجناء الرعاية عند الطلب. ووفقاً للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد تلقى السجناء ست استشارات عامة واستشارة واحدة لطب الأسنان مع أخصائي طبي سنوياً بالإضافة إلى الحصول على رعاية نفسية أو رعاية متخصصة أخرى، وكانت كل الرعاية مجانية.

خلال زيارة رصد إلى سجن جديد في بويزكارن، أثار الفرع الإقليمي لجهة كلميم واد نون التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان المخاوف مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أن مكان استقبال الزوار لا يمكن الوصول إليه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقّرت إدارة السجون الغذاء لنزلاء السجون بدون تكلفة، وهي مصدّقة من وزارة الصحة بأنها تلبّي الاحتياجات الغذائية للذكور البالغين. قام مفوضو السجون بتخزين الفواكه والخضروات الطازجة للشراء. وبحسب المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فإن نظام السجون يلبي الاحتياجات الغذائية الخاصة للسجناء الذين يعانون من أمراض والسجناء الذين يراعون قيوداً غذائية لأسباب دينية.

وكثيراً ما أشارت منظمات غير حكومية إلى حالات احتجّ فيها السجناء على ظروف احتجازهم من خلال الإضراب عن الطعام. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، بدأ السجناء إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ظروف السجن، بما في ذلك سوء النظافة والصرف الصحي، وعدم كفاية الرعاية الصحية، والاحتفاظ، والاحتجاز بعيداً عن أسرهم، فضلاً عن محدودية حقوق الزيارة والوصول إلى التعليم. ونظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بصورة منتظمة في طلبات النقل على أساس القرب من الأسرة، وفي بعض الأحيان، قبلت إدارة السجون تلك الطلبات. وفي أوقات أخرى، قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بإبلاغ المحتجز أن النقل المطلوب غير ممكن، ويعود السبب في كثير من الأحيان للاحتفاظ في الموقع المطلوب.

أكد بعض النشطاء في مجال حقوق الإنسان على أن إدارة السجن اختصت الإسلاميين الذين تحدّوا السلطة الدينية للملك، أو المتهمين بـ "التشكيك في وحدة أراضي البلاد"، بمعاملة أكثر قسوة. وأنكرت إدارة السجون تلقي أي مساجين لمعاملة تفضيلية، وأكدت على أن جميع المساجين تلقوا معاملة متكافئة وفقاً لقانون السجون.

الإدارة: وفي حين سمحت السلطات بشكل عام للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء، إلا أنه وردت تقارير تفيد بأن السلطات حرمت السجناء من امتيازات الزيارة في بعض الحالات. وحددت إدارة السجون لكل سجين مستوى تصنيفاً بحسب المخاطر، وهو المستوى الذي يقرر امتيازات الزيارة. ووفقاً لدليل تصنيف السجناء الذي وضعته المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد وضعت إدارة السجون قيوداً على مستوى الزيارات والترفيه وأنواع البرامج التعليمية للسجناء ذوي الخطورة العالية. وفي جميع التصنيفات، يجوز للسجناء تلقّي الزيارات، على الرغم من أن مدة الزيارة وعدد الزيارات وعدد الزوار قد يختلف. وخصصت معظم السجون "يوم زيارة" لكل سجين لكي تدير عدد الزيارات إلى السجن. وتسمح المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بالفرائض والشعائر والطقوس الدينية المقدمة من القادة الدينيين لجميع السجناء، بمن فيهم الأقليات الدينية.

حَقَّق المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مزاعم الأوضاع غير الإنسانية. وعمل كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشكل فعال، بمثابة أمين مظالم، وكان يوجد نظام "صندوق شكاوى" في السجون لتيسير حق السجناء في تقديم شكاوى تتعلق بظروف سجنهم. وتمكن المحتجزون من تقديم الشكاوى إلى مكتب المندوب العام للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج دون رقابة على محتواها، وكذلك إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للنظر فيها. تلقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان 29 شكوى تزعم سوء معاملة السلطات للسجناء. وتلقى الفرع الإقليمي لجهة كلميم / واد نون التابع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تقارير من السجناء تفيد باستمرار الانتهاكات الفردية من قبل موظفي السجن، مثل الضرب والصفع والتمييز في توفير الوصول المتساوي إلى بعض الخدمات، مثل استخدام الهاتف. كما زعموا أن إدارة السجن رفضت تلقي الشكاوى من السجناء. ورفض المدير الإقليمي لإدارة السجون مصداقية مزاعم الانتهاكات في سجن كلميم. وأفادت المندوبية العامة لإدارة السجون بأنها أجرت تحقيقات في 304 شكاوى من إساءة المعاملة من قبل موظفي السجون على الصعيد الوطني. وكانت نتائج هذه التحقيقات غير معروفة بحلول نهاية العام.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة لبعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بزيارات مراقبة بدون مرافقة مسؤولين. وسمحت سياسة الحكومة للأكاديميين وللمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية أو تعليمية أو دينية للسجناء بدخول مرافق السجون. ووفقاً لمسؤولي السجون، قام أكاديميون وعدة منظمات غير حكومية بإجراء 779 زيارة حتى يونيو/حزيران. قام المرصد المغربي للسجون بأربع زيارات مراقبة حتى يونيو/حزيران. وقد أجرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حوالي 120 زيارة رصد هذا العام.

التحسينات: للتخفيف من الاكتظاظ وتحسين الظروف العامة، أفادت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن هناك 29 سجناً جديداً تم بناؤها أو قيد الإنشاء وفقاً للمعايير الدولية. افتتحت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج سجناً جديداً في طانطان، ولا يزال ثلاثة آخرون قيد الإنشاء (انظر القسم 1.ج، الظروف المادية). قامت مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء بتوفير التدريب التعليمي والمهني في 59 سجناً للسجناء الذين اقترب تاريخ إطلاق سراحهم. وواصلت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد السادس، ومؤسسات أخرى، تمويل وإدارة محطة إذاعية تم إطلاقها في عام 2018 تبث من سجن في عين السبع للسجناء وموظفي السجون في جميع أنحاء البلاد كفرصة لمناقشة الثقافة والتعليم والفن والدين وسيادة القانون، وغيرها من القضايا المتعلقة بعمليات السجون وإعادة التأهيل.

#### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي ويتيح لأي شخص الحق في الطعن في المحكمة بقانونية اعتقاله أو احتجازه. أشار مراقبون أن الشرطة لم تكن دائماً تحترم هذه الأحكام أو تلتزم بالإجراءات القانونية بشكل متسق، خاصة أثناء الاحتجاجات أو في أعقابها. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية، قامت الشرطة أحياناً بالقبض على أشخاص دون أمر قضائي أو أثناء ارتداء ملابس مدنية. يحق للأفراد الطعن في الأساس القانوني أو الطبيعة التعسفية لاحتجازهم وأن يطالبوا بتعويض من خلال التقدم بشكوى إلى المحكمة.

#### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

بموجب القانون، يجوز للشرطة اعتقال شخص بعد أن يُصدر نائب عام مذكرة اعتقالٍ شفوية أو خطية. يسمح القانون للسلطات بمنع المتهمين من الاتصال بالمحامين أو أفراد الأسرة خلال أول 96 ساعة من الاحتجاز بموجب القوانين المتعلقة بالإرهاب، أو خلال أول 24 ساعة من الاحتجاز بسبب جميع التهم الأخرى، مع خيار تمديد هذه المدة لفترة 12 ساعة بموافقة مكتب النائب العام. ولم تحترم السلطات دائماً هذه الأحكام. وأشارت التقارير المتعلقة بإساءة المعاملة أو التعذيب بشكل عام إلى فترات الاحتجاز الأولية هذه، عند استجواب الشرطة للمحتجزين. استمرت الحكومة بإلزام ضباط الشرطة الجدد بتلقي التدريب على الأمن وحقوق الإنسان الذي يتم تيسيره بالشراكة مع المجتمع المدني.

في القضايا الجنائية العادية، يشترط القانون على الشرطة، مباشرة بعد انقضاء الفترة المذكورة أعلاه من الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، أن تبلغ أقرب الأقربين بأمر الاعتقال، ما لم تكن السلطات قد تقدمت بطلب إلى قاضٍ وحصلت على موافقته على تمديد الفترة. ولم تتفقد الشرطة بحكم القانون هذا بشكل منتظم. وفي بعض الأحيان تأخرت السلطات بإخطار العائلة أو لم تبلغ المحامين على وجه السرعة بتاريخ الاعتقال، ولم تتمكن الأسر والمحامون من مراقبة الامتثال لحدود الاحتجاز ومعاملة المعتقل.

ينص القانون على أنه "في حالة الجرائم السافرة، يحق لضباط الشرطة القضائية أن يحتجز المتهم لمدة 48 ساعة. وإذا تم تقديم دليل قوي ومؤكد ضد هذا الشخص، يمكن لـ [الضابط] أن يحتجز الشخص لمدة أقصاها ثلاثة أيام بناء على تصريح خطي من النائب العام." أما بالنسبة للجرائم الشائعة، فيمكن للسلطات تمديد فترة الـ 48 ساعة هذه مرتين، لمدة أقصاها ستة أيام في الاحتجاز. ويجوز للنائب العام، بمقتضى القوانين المتعلقة بالإرهاب، أن يجدد فترة الاحتجاز المبدئية عن طريق تصريح خطي، لتصل فترة الاحتجاز الإجمالي إلى 12 يوماً. وبمقتضى قانون مكافحة الإرهاب، لا يحق للمشتبه به الاتصال بمحامٍ خلال هذه الفترة عدا عن زيارة لمدة نصف ساعة خاضعة للمراقبة في منتصف مدة الـ 12 يوماً. واعتبر المراقبون على نطاق واسع أن قانون عام 2015 لمكافحة الإرهاب يتسق مع المعايير الدولية.

في نهاية فترة الاحتجاز المبدئية في حجز الشرطة، يجب تقديم المعتقل إلى النائب العام، الذي قد يصدر اتهامات مؤقتة ويأمر بإجراء تحقيق إضافي من قبل قاضي تحقيق في التحضير للمحاكمة. ولقاضي التحقيق أربعة أشهر، بالإضافة إلى تمديد محتمل مدته شهر واحد، لاستجواب الفرد وتحديد التهم، إن وجدت، لتقديمها للمحاكمة. يجوز احتجاز شخص في سجن التحقيق أو إبقاؤه طليقاً خلال هذه المرحلة. في نهاية خمسة أشهر (إذا تم منح تمديد)، يجب على قاضي التحقيق إما توجيه الاتهامات، أو رفض توجيه التهم وإسقاط القضية، أو الإفراج عن الشخص في انتظار إجراء تحقيق إضافي وتحديد ما إذا كان سيتم توجيه التهم. وقد اتبعت السلطات هذه الجداول الزمنية بشكل عام.

وذكرت مصادر في منظمات غير حكومية أن بعض القضاة كانوا متحفظين تجاه استخدام الأحكام البديلة التي يسمح بها القانون، مثل الإفراج المؤقت. ولا يشترط القانون الحصول على تصريح خطي للإفراج عن المحتجزين. وفي بعض الحالات، أفرج قضاة عن متهمين بناءً على تعهدهم الشخصي. يوجد نظام كفالة؛ وقد يكون الإيداع على شكل ملكية أو مبلغ من المال يُدفع للمحكمة كضمانٍ لعودة المدعى عليه إلى إجراءات المحكمة في المستقبل. ومبلغ الكفالة متروك لتقدير القاضي الذي يحدده بحسب الجريمة. ويمكن التقدم بطلب الكفالة في أي وقت قبل إصدار الحكم. للمدعى عليهم، بموجب القانون، الحق في أن ينوب عنهم محامون، وإذا لم يكن باستطاعة المدعى عليه دفع أتعاب محامٍ خاص، يجب على السلطات توفير محام من قبل المحكمة في الحالات التي تزيد فيها العقوبة الجنائية عن السجن لمدة خمس سنوات. ولم توفر السلطات دوماً استشارة قانونية فعالة في الوقت المناسب.

الاعتقال التعسفي: غالبًا ما احتجزت قوات الأمن مجموعات من الأشخاص واقتادتهم إلى مركز شرطة واستجوبتهم لعدة ساعات، ثم أطلقت سراحهم دون توجيه أي تهمة لهم. بمقتضى قانون العقوبات، قد يُعاقب بتخفيض الرتبة أي مسؤول حكومي يأمر بالاعتقال التعسفي، وإذا حدث ذلك لمصلحة خاصة، يُعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين 10 سنوات إلى السجن مدى الحياة. الموظف الذي يهمل إبلاغ رؤسائه عن احتجاز تعسفي أو غير مشروع، سواء كان مزعوماً أو مشهوداً، يجوز معاقبته بتخفيض الرتبة. لم تكن هناك معلومات متاحة حول ما إذا كانت هذه الأحكام قد طبقت خلال العام.

في 25 أكتوبر/تشرين الأول، مددت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الحكم الصادر على توفيق بوعشرين، الصحفي ورئيس التحرير السابق لصحيفة *أخبار اليوم العربية*، وهو المدان بالاغتصاب والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر، وألغت الحكم الصادر عن محكمة ابتدائية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وأدى الحكم إلى إطالة عقوبة سجن بوعشرين من 12 سنة إلى 15 سنة ورفع إجمالي غراماته من 2,000,000 درهم (200,000 دولار) إلى 2,500,000 درهم (250,000 دولار) لتعويض المدعين الثمانية في القضية عن الأضرار. ورغم أن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لم يشكك في الأسس الموضوعية للتهمة الموجهة إلى بوعشرين، فقد خلص في يناير/كانون الثاني إلى أن بوعشرين كان ضحية احتجاز تعسفي ومضايقة قضائية. رفضت الحكومة نتائج الفريق العامل، واستأنف بوعشرين والمدعون حكم محكمة الاستئناف بالدار البيضاء وأحالوا القضية إلى محكمة النقض.

الاحتجاز قبل المحاكمة: رغم أن الحكومة زعمت أن السلطات كانت بشكل عام تقدم المتهمين إلى المحاكمة خلال شهرين، إلا أنه يجوز للمدعين العامين أن يطلبوا ما يصل إلى خمس مُدَد إضافية مدة كل منها شهران إضافيان من الاحتجاز بانتظار المحاكمة. ويمكن أن يستغرق الاحتجاز قبل المحاكمة عاماً كاملاً؛ وقد وردت في الماضي تقارير تفيد بأن السلطات عادة ما احتجزت روتينياً المتهمين لما يزيد عن مدة العام، وهي الحد الأقصى. وعزا مسؤولون حكوميون التأخيرات إلى العدد الكبير من القضايا المترامية في نظام العدالة. ذكرت الحكومة أن مجموعة متنوعة من العوامل ساهمت في هذا التراكم، بما في ذلك شح الموارد البشرية والبنوية المكرسة لنظام العدالة؛ وعدم وجود مساومة على العقوبة كخيار للمدعين العامين مما يزيد من مقدار الفترة التي تستغرقها معالجة القضايا؛ وندرة استخدام الوساطة وغيرها من آليات التسوية خارج المحكمة التي يسمح بها القانون؛ وعدم وجود سلطة قانونية للأحكام البديلة. أفادت الحكومة أنه حتى يوليو/تموز كان 37.9 في المائة من المحتجزين بانتظار محاكمتهم الأولى. وفي بعض الحالات، صدرت أحكام على المحتجزين بفترة عقوبة أقل من الفترة التي قضوها بالفعل في الاحتجاز قبل المحاكمة، خاصة بالنسبة للجنح. وأشار التقرير الصادر في 26 يونيو/حزيران عن رئيس مكتب النائب العام (انظر القسم 1. ج) إلى أن الاحتجاز السابق للمحاكمة ظل يمثل نسبة كبيرة من نزلاء السجون. ومع ذلك، فقد ذكر أنه تم إحراز تقدّم في خفض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة بنسبة 1 في المائة إلى 39 في المائة في نهاية عام 2018.

### هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص الدستور على نظام قضائي مستقل، وكما في السنوات السابقة، أكدت المنظمات غير الحكومية أن الفساد والنفوذ خارج نطاق القضاء أضعفا من استقلال القضاء. يدير مجلس القضاء الأعلى، بتفويض من دستور 2011، المحاكم والشؤون القضائية اليومية بدلاً من وزارة العدل. ويرأس رئيس محكمة النقض (وهي أعلى محكمة استئناف) الهيئة المؤلفة من 20 عضواً. ويشمل الأعضاء الإضافيون رئيس الدائرة الأولى لمحكمة



النقض؛ والمدعي العام (أو ما يعادل النائب العام)؛ والوسيط الملكي (أمين المظالم الوطني)؛ ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ و10 أعضاء ينتخبهم قضاة البلد؛ وخمسة أعضاء يعيّنهم الملك. وفي حين أن الهدف المُعلن للحكومة من إنشاء المجلس هو تحسين استقلالية القضاء، إلا أن تأثيره على استقلالية القضاء لم يكن واضحاً منذ إنشائه ككيان مستقل في أواخر عام 2017. وفقاً لتقارير إعلامية وناشطين في مجال حقوق الإنسان، فإن نتائج المحاكمات التي كانت للحكومة مصلحة قوية فيها، مثل المحاكمات في القضايا التي تمس الإسلام وعلاقته بالحياة السياسية، والأمن الوطني، وشرعية الملكية، والصحراء الغربية، بدت مقررّة مسبقاً في بعض الأحيان.

### إجراءات المحاكمة

ينص القانون على الحق في محاكمة عادلة وعلنية مع حق الاستئناف، إلا أن هذا لم يحدث دائماً. ويفترض القانون براءة المتهمين. يتم إبلاغ المتهمين على الفور بالتهمة المحتملة بعد فترة التوقيف والتحقيق الأولية. ثم يتم إبلاغ المتهمين بالتهمة النهائية في نهاية فترة التحقيق الكاملة، والتي قد تستمر عدة أشهر. تُجرى المحاكمات باللغة العربية ويحق للأجانب أن يطلبوا خدمة الترجمة إن لم يكونوا من متحدثي اللغة العربية.

للمدعي عليهم الحق في حضور محاكمتهم وللتشاور في الوقت المناسب مع محامٍ. وللمدعي عليهم الحق في رفض المشاركة في محاكمتهم، وقد يقرر القاضي مواصلة الإجراءات في غياب المدعي عليه مع تقديم ملخص مفصل للمدعي عليه. كثيراً ما منعت السلطات المحامين من الاتصال بموكليهم في الوقت المناسب، وفي بعض الحالات التقوا معهم فقط في جلسة الاستماع الأولى أمام القاضي. يُشترط على السلطات أن توفر محامين إذا كانت عقوبة السجن المحتملة تتجاوز خمس سنوات وكان المتهم غير قادر على دفع أتعاب المحامي. وكثيراً ما كان محامو الدفاع الذين توفرهم الدولة يتقاضون أجراً متدنياً وكانوا إما غير مدربين بشكل جيد في قضايا الأحداث أو لا يتم توفيرهم للمتهمين في الوقت المناسب. كانت عملية تعيين محامي الدفاع العامين طويلة، وغالباً ما أدت إلى وصول المدعي عليه للمحاكمة قبل تعيين محامٍ معين من قبل المحكمة. في هذه الحالات، قد يطلب القاضي من أي محامٍ حاضر أن يمثل المدعي عليه. وكثيراً ما أدت هذه الممارسة إلى تمثيل غير كافٍ للمتهمين. قدمت العديد من المنظمات غير الحكومية محامين للأفراد الضعفاء (القاصرين، اللاجئين، ضحايا العنف المنزلي)، الذين لم يكن لديهم في كثير من الأحيان وسيلة للدفع. وكانت هذه الموارد محدودة وتقتصر على المدن الكبيرة.

يسمح القانون لمحامي الدفاع باستجواب الشهود. وبالرغم من أحكام القانون، وردت تقارير تفيد بأن بعض القضاة رفضوا أحياناً طلب الدفاع استجواب الشهود أو تقديم شهادات شهود أو أدلة مخفية.

وأوضح المسؤولون الحكوميون أن القانون يحظر على القضاة قبول الاعترافات التي يتم الإدلاء بها بالإكراه دون وجود أدلة داعمة إضافية. وذكرت منظمات غير حكومية أن النظام القضائي كان كثيراً ما يعتمد على الاعترافات في الإجراءات القضائية الخاصة بالقضايا الجنائية، وأن السلطات كانت تضغط على المحققين للحصول على اعتراف من المتهمين لكي يتسنى المضي قدماً بالمحاكمة. وبحسب تقديرها، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش والمنظمات غير الحكومية المحلية القضاة في بعض الأحيان بالبت في القضايا على أساس الاعترافات القسرية. بحسب الحكومة، وللابتعاد عن النظام القضائي القائم على الاعترافات، لا تقبل المحاكم القضايا القائمة فقط على الاعترافات ودون أي أدلة أخرى تثبت ذلك.

وبحسب المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قامت وحدة الطب الشرعي خلال العام بالشاركة مع خبراء تقنيين دوليين بتدريب القضاة والمدعين العامين على أدلة الطب الشرعي للمحاكمات. منذ عام 2016، امتلكت الشرطة الوطنية مراكز لحفظ الأدلة في جميع أنحاء البلاد من أجل تأمين الأدلة التي تم جمعها في مسرح الجريمة، ولضمان الامتثال لإجراءات تحديد تسلسل الجهات التي كانت الأدلة في عهدها. ووفقاً لوزارة العدل، يدير كتبة قانونيون مراكز حفظ الأدلة وينسقون وصول المحكمة والدفاع إلى الأدلة.

في أبريل/نيسان، أيدت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء إدانات 42 سجيناً محتجزين على صلة بحركة "حراك الريف" الاحتجاجية. تراوحت الأحكام بين الغرامات و20 سنة في السجن. وطبقاً لمنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ونشطاء حقوق إنسان آخرين، فإن التهم الموجهة للسجناء كانت غير متناسبة مع الجرائم المزعومة، ولم توفر المحاكم إجراءات قضائية عادلة (انظر القسم 1.ج). فعلى سبيل المثال، أثارت منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، وجماعات حقوق الإنسان الأخرى بواعث القلق بشأن رفض المحاكم لمزاعم السجناء بالتعذيب واستخدام الاعترافات المزعومة التي تم الإدلاء بها بالإكراه أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة كدليل في المحاكمات.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

لا يعرف القانون مفهوم السجين السياسي ولا يعترف به. ولم تعتبر الحكومة أيّاً من سجنائها سجناء سياسيين وذكرت أنها وجهت اتهامات أو أدانت كل الأشخاص الموجودين بالسجن بموجب القانون الجنائي. يشمل القانون الجنائي المناصرة والمعارضة غير العنيفتين، مثل إهانة الشرطة في أغانٍ أو "التشهير بالقيم المغربية المقدسة" من خلال شجب الملك والنظام أثناء التظاهرات العامة. وأكدت منظمات غير حكومية، بما فيها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمات صحراوية، أن الحكومة سجنّت أشخاصاً لأنشطتهم أو معتقداتهم السياسية تحت غطاء تهم جنائية.

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه في 25 يوليو/تموز، على الرغم من أن قانون البلاد لا يحدد أو يعترف بمفهوم السجين السياسي، فقد كان هناك "الكثير من السجناء في المغرب، وخاصة أولئك الذين اعتقلوا خلال حركة 'الحراك' ممن عوملوا بشكل غير عادل".

زعمت بعض المنظمات غير الحكومية أن مجموعة من 24 صحراويّاً، أُدينوا في عام 2017 فيما يتعلق بوفاة 11 من أفراد قوات الأمن المغربية خلال تفكيك مخيم "أكديم إزيك" الاحتجاجي عام 2010 والعنف اللاحق في منطقة العيون من الصحراء الغربية، كانوا سجناء سياسيين.

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

رغم قدرة الأفراد على الوصول إلى المحاكم المدنية لرفع قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ورغم أنهم رفعوا قضايا، إلا أن تلك الدعاوى القضائية لم تنجح في كثير من الأحيان نظراً لانعدام استقلالية المحاكم في القضايا الحساسة سياسياً، أو للافتقار للحياد الناجم عن التأثير على المحاكم من خارج نطاق القضاء، أو بسبب الفساد. يكلف مجلس القضاء الأعلى بضمان السلوك الأخلاقي من قبل الموظفين القضائيين (انظر القسم 4). وهناك سبل انتصاف إدارية وقضائية بخصوص المظالم المزعومة. في بعض الأحيان، تقاعست السلطات عن احترام أوامر المحكمة في الوقت المناسب.

ساعدت مؤسسة الوسيط (أمين المظالم الوطني) في حل القضايا المدنية التي لم تتخطَ العتبة [الإجرائية] كي تستحق مشاركة القضاء، بما في ذلك المسائل التي تنطوي على قضايا التسجيل الخاصة بالمجتمع المدني. وبالرغم من أنها واجهت تراكم القضايا، إلا أنها وسّعت نطاق أنشطتها تدريجياً، وأخضعت الشكاوى للتحقيق المعمق. وأعاد الوسيط تقديم القضايا التي تتعلق تحديداً بادعاءات تزعم انتهاك السلطات لحقوق الإنسان، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للبت فيها. وقد واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان القيام بدوره كوسيلة يعبر المواطنون من خلالها عن شكاواهم بشأن إساءات وانتهاكات حقوق الإنسان.

## التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

في حين ينص الدستور على أن لمنزل الفرد حرمة ولا يجوز تفتيشه إلا بمذكرة تفتيش، إلا أن السلطات دخلت في بعض الأحيان إلى المنازل بدون إذن قضائي وراقبت الاتصالات أو التحركات الخاصة دون إجراءات قانونية، بما في ذلك البريد الإلكتروني والرسائل النصية وغير ذلك من الاتصالات الرقمية التي يُقصد بها أن تبقى خصوصية، واستخدمت مخبرين..

## القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

### أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

يكفل الدستور والقانون بشكلٍ عام حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، رغم أنهما يُجرمان ويقيدان بعض حرية التعبير في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتحديداً انتقاد الإسلام، والمؤسسة الملكية، أو مواقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والصحراء الغربية. يمكن لمثل هذا الانتقاد أن يؤدي إلى تقديم الشخص إلى المحاكمة بموجب قانون العقوبات، وإلى عقوباتٍ تتراوح بين الغرامات إلى السجن، وذلك بالرغم من حرية التعبير التي يكفلها قانون الصحافة لعام 2016. ينطبق قانون الصحافة فقط على الصحفيين المعتمدين من قبل وزارة الاتصالات للخطاب أو المطبوعات ذات الصلة بالعمل، ولا يزال الخطاب الخاص من قبل الصحفيين المعتمدين يعاقب عليه بموجب قانون العقوبات. ووفقاً لتقرير مؤشر الحرية العالمي لمنظمة فريدوم هاوس لعام 2019، تتمتع الصحافة في المغرب بدرجة كبيرة من الحرية عند تغطية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لكن السلطات استخدمت مجموعة من الآليات المالية والقانونية لمعاوية الصحفيين الناقدين. وانتقدت جماعات حقوق إنسان دولية ومحلية المحاكمات الجنائية للصحفيين ودور النشر علاوة على قضايا القذف، زاعمة أن الحكومة استخدمت هذه القوانين بشكلٍ أساسي لتقييد جماعات حقوق الإنسان المستقلة والصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي.

**حرية التعبير:** يجرّم القانون انتقاد الإسلام، وشرعية الملكية، ومؤسسات الدولة، والمسؤولين مثل المسؤولين العسكريين، ومواقف الحكومة فيما يتعلق بالسلامة الإقليمية والصحراء الغربية. قامت الحكومة في بعض الأحيان بمقاضاة الأشخاص الذين عبّروا عن نقدهم لهذه الموضوعات. وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش خلال العام أن الحكومة أظهرت تزايداً في عدم التسامح مع المعارضة العلنية، وخاصة مع الأشخاص الذين ينتقدون الملكية أو سلطات الدولة أو الإسلام. ووفقاً للأرقام الحكومية، تم اتهام 22 شخصاً على وجه التحديد بالخطاب الجنائي، بما في ذلك التشهير والافتراء والإهانة (انظر قوانين التشهير/القذف والأمن القومي).

في 19 أبريل/نيسان، زادت محكمة استئناف الحسيمة الحكم على محامي الدفاع عن متظاهري "الحراك" عبد الصادق البشتاوي من 20 إلى 24 شهراً في السجن وغرمته 500 درهم (50 دولار) لإهانة المسؤولين

وممثلة السلطة أثناء تأدية مهام وظيفتهم، وتقويض سلطة العدالة، والتحريض على ارتكاب الجرائم، والتحريض العام عبر موقع فيسبوك للمشاركة في الاحتجاجات والجرائم غير المصرح بها، والمشاركة في الاحتجاجات غير المصرح بها. وبحسب منظمة العفو الدولية، استندت اتهامات الحكومة إلى 114 منشوراً على حساب البشتاوي على فيسبوك وتعليقات له على وسائل الإعلام الوطنية تنتقد استخدام قوات الأمن للقوة ضد متظاهري "الحراك". فر البشتاوي من المغرب قبل صدور حكم محكمة الاستئناف في فبراير/شباط 2018، وبعد أكثر من عام في المنفى في 13 فبراير/شباط، منحت فرنسا حق اللجوء السياسي للبشتاوي وزوجته وأطفاله الثلاثة. وفي أبريل/نيسان، أوقفت محكمة الاستئناف في تطوان أيضاً الترخيص القانوني للبشتاوي لمدة عامين.

في 27 مارس/آذار، أذانت محكمة ابتدائية أربعة أشخاص بالسجن مدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة 10,000 درهم (1000 دولار) لنشر معلومات من لجنة برلمانية بموجب القانون الجديد للوصول إلى المعلومات والذي دخل حيز التنفيذ خلال العام. وأفاد الأشخاص بنشرهم المعلومات بسبب مخاوف حول فساد المسؤولين المنتخبين.

في 25 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة البيع الابتدائية على مغني الراب المغربي محمد منير بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 1000 درهم (100 دولار) لإهانة الشرطة عبر بث مباشر على وسائل التواصل الاجتماعي نشر في أواخر أكتوبر/تشرين الأول. اعترف مغني الراب بالجريمة، مشيراً إلى أن منشوره ظهر بعد أن اعتدى عليه شرطيان أثناء توقيفه في منتصف أكتوبر/تشرين الثاني للتحقق من أوراق هويته. وعلى الرغم من إدانة منير بسبب هذه التعليقات عبر الإنترنت، إلا أن فريق دفاعه، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، عزت اعتقاله ومحاكمته بدلاً من ذلك إلى فيديو راب مثير للجدل، بعنوان "عاش الشعب" تم نشره على موقع يوتيوب قبل الاعتقال بثلاثة أيام. وقد خطط الدفاع لاستئناف الحكم في نهاية العام.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل الإعلام الإلكترونية: نشطت وسائل الإعلام المستقلة، وكذلك وسائل الإعلام الحزبية، وأعربت عن مجموعة من وجهات النظر في إطار قيود القانون. يقصر قانون الصحافة عقوبات الصحفيين المعتمدين على الغرامات. حتى 30 يوليو/تموز، لم تتم مقاضاة أي صحفي بموجب قانون الصحافة خلال العام، مقارنة مع اثنين في عام 2018. وبحسب وزارة العدل، فإن هاجر الريسوني وتوفيق بوعشرين (انظر القسم 1.د.) وحמיד المهداوي (انظر القسم 1.ج) هم صحفيون معتمدون كانوا في السجن خلال العام بسبب أعمال إجرامية ادعت الحكومة أنها كانت خارج دورهم كصحفيين. وبحسب السلطات، واجه 22 شخصاً اتهامات خلال العام بتهمة التشهير والافتراء أو التجديف.

استمر الصحفيون في شجب الإجراءات الإدارية المرهقة وأوقات الانتظار الطويلة للحصول على الاعتماد بموجب قانون الصحافة. ادعى بعض أعضاء الصحافة أن الصحفيين من وسائل الإعلام القريبة من الحكومة والقصر حصلوا على أوراق اعتمادهم في وقت أقصر من صحفيي وسائل الإعلام المستقلة. وزعموا أن الصحفيين الذين ينتظرون أوراق اعتمادهم اضطروا للعمل بدون بطاقة صحفية في وضع قانوني غامض، لأن الحمایات التي يوفرها قانون الصحافة متاحة فقط للصحفيين المعتمدين.

كما فرضت الحكومة إجراءات صارمة تحكم اجتماعات الصحفيين مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والنشطاء السياسيين. وكان يتعين على الصحفيين الأجانب الحصول على موافقة رسمية مسبقة من وزارة الاتصال قبل الالتقاء بنشطاء سياسيين لكنهم لم يحصلوا دائماً على مثل هذه الموافقة.

تأجلت محاكمة سبعة أعضاء في الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية، بما في ذلك هشام المنصوري، والمعطي منجب، وهشام المرأة، بشكلٍ متكررٍ منذ عام 2015؛ ولم يتم الحكم على هؤلاء الأفراد في نهاية العام. وبحسب وزارة العدل، فقد اشتبه في قبول المنصوري ومنجب والمرأة أموالاً أجنبية مخصصة لأعمال تهدد الأمن الداخلي والسلامة الإقليمية للبلاد. اتُّهم الأفراد السبعة بتهديدهم للأمن الداخلي للبلاد، والاحتيال، وإدارة جمعية تمارس أفعالاً غير مصرح بها، وقبول أموال أجنبية غير مصرح بها. وظل السبعة أحراراً لكنهم أبلغوا عن صعوبات بسبب القضية المفتوحة.

**العنف والتحرش:** أخضعت السلطات بعض الصحفيين للمضايقة والترهيب، بما في ذلك محاولة تشويه سمعتهم من خلال إشاعات مؤذية عن حياتهم الخاصة. وذكر صحفيون أن الملاحقة القضائية الانتقائية كانت بمثابة آلية للترهيب. ووفقاً لمراسلين بلا حدود، قامت الحكومة بتخويف النشطاء والصحفيين، وكثيراً ما كانت تحاكمهم في قضايا تبدو غير ذات صلة بالصحافة أو الأنشطة السياسية.

في 30 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة الرباط الابتدائية على الصحفية هاجر الريسوني بغرامة 500 درهم (50 دولار) وسنة واحدة في السجن بتهمة إجهاض غير قانوني مقترض وممارسة الجنس قبل الزواج، وهي اتهامات ندد الدفاع ومنظمة العفو الدولية بأنها تفتقر إلى الأدلة الطبية. اعتقلت الشرطة الريسوني في عيادة طبيب بالرباط مع خطيبها وطبيب أمراض نسائية وطبيب تخدير ومرمضة. تدعي الريسوني أنها أثناء احتجازها، أجبرتها الشرطة على الخضوع لفحص بدني ضد إرادتها واستجوبتها بشأن روابطها الأسرية والصحافية، وخاصة كتاباتها عن حركة "الحراك". وقالت الريسوني للصحفيين إنها تعتقد بأنها استهدفت بسبب تقاريرها النقدية وعلاقتها الأسرية بحزب العدالة والتنمية. ووصفت منظمة مراسلون بلا حدود القضية بأنها مثال على اضطهاد صحفي "مجحف إلى حد كبير". حصلت الريسوني والمتهمون في 16 أكتوبر/تشرين الأول على عفو ملكي قبل إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف.

وبحسب تقارير إعلامية، قامت السلطات بطرد عدة صحفيين دوليين خلال العام لعدم حصولهم على تصاريح سارية. وذكرت الحكومة أنه يُسمح لممثلي وسائل الإعلام الأجنبية الذين يمثلون للقوانين المحلية بأداء واجباتهم دون تدخل وأن المزاعم بأن السلطات طردت صحفيين أجانب لا أساس لها من الصحة.

في يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول، ذكرت لجنة حماية الصحفيين أن العديد من الصحفيين المحليين اعتقدوا بأنهم تحت المراقبة. على سبيل المثال، ذكر بعض الصحفيين أحياناً أن محادثاتهم الخاصة تم نشرها دون موافقتهم في محاولة واضحة من الدولة لنزع المصداقية عن تقاريرهم. كما أفادت لجنة حماية الصحفيين أن بعض الصحفيين الذين سُجنوا خلال احتجاجات الريف من 2016 إلى 2017 أفادوا بأن السلطات أشارت إلى رسائلهم الخاصة على تطبيق واتساب خلال استجوابهم أثناء الاحتجاز.

**الرقابة أو تقييد المحتوى:** ظلت الرقابة الذاتية والقيود الحكومية المفروضة على المواضيع الحساسة تشكل عوائق كبيرة أمام تطور صحافة حرة ومستقلة واستقصائية. تتطلب المنشورات ووسائط الإذاعة والتلفزة اعتماداً حكومياً، ويجوز للحكومة رفض الاعتماد وإغائه وكذلك تعليق أو مصادرة المنشورات التي تنتهك النظام العام أو تنتقد الإسلام أو مؤسسة الملكية أو مواقف الحكومة بشأن السلامة الإقليمية. يُدرج قانون الصحافة التهديدات للنظام العام كأحد المعايير لفرض الرقابة. ورغم أن الحكومة نادراً ما عمدت إلى فرض الرقابة على الصحافة المحلية، إلا أنها مارست ضغوطاً من خلال التحذيرات المكتوبة والشفوية وعن طريق

الملاحقة القضائية التي أسفرت عن غرامات باهظة وتعليق النشر. هذه القضايا شجعت المحررين والصحفيين على الرقابة الذاتية. ونفت الحكومة تقييد المحتوى على وسائل الإعلام.

قوانين التشهير/ القذف: يتضمن قانون الصحافة بنوداً تسمح للحكومة بفرض غرامات مالية على الصحفيين والناشرين المعتمدين في حال مخالفتهم القيود المتعلقة بالقذف والتشهير والإهانات. يجوز للمحكمة أن تفرض عقوبة بالسجن إذا كان الصحفي المعتمد غير قادر على دفع الغرامة أو غير راغب بها.

وقد يتم اتهام الأفراد الذين كانوا غير مسجلين كصحفيين بتهمة القذف والتشهير والإهانة بموجب القانون الجنائي، كما يمكن أن يحدث ذلك بحق الصحفيين المعتمدين لأسباب تتعلق بتصرفاتهم الخاصة.

الأمن القومي: يسمح قانون مكافحة الإرهاب باعتقال الأشخاص، بما فيهم الصحفيون، وغرلة مواقع الإنترنت التي يُعتقد أنها "تخل بالنظام العام عن طريق التخويف أو الإرهاب أو العنف".

### حرية الإنترنت

لم تُعق الحكومة استخدام الإنترنت، ولكنها طبقت قوانين تحكم وتقيّد الخطاب العلنية والصحافة على الإنترنت. وينص قانون الصحافة على أن الصحافة المنشورة على الإنترنت مساوية للصحافة المطبوعة. تسمح القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب للحكومة بغرلة المواقع. ووفقاً لتقرير فريدم أون ذا نت لعام 2019، الصادر عن مؤسسة فريدم هاوس، فإن الحكومة لم تقم بحجب أو غرلة أي مواقع إلكترونية سياسية أو اجتماعية أو دينية خلال العام. وأشار التقرير نفسه إلى وجود حالات في المغرب تم فيها اعتقال المدونين أو سجنهم بسبب محتوى اعتبرته الحكومة حساساً سياسياً. كانت وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الاتصال، بما في ذلك يوتيوب وفيسبوك وتويتر متاحة في البلد، وكذلك خدمات استضافة المدونات الدولية. لكن مؤسسة فريدم هاوس زعمت أن الصرف غير العادل لأموال الإعلانات والرقابة الذاتية الصارمة والمحاكمات الجارية للصحفيين قد حالت دون ظهور بيئة إعلامية حيوية على الإنترنت. ووفقاً للحكومة فإن الأموال المخصصة للإعلانات تأتي من القطاع الخاص وليس من القطاع العام. كما ذكرت الحكومة الصحفيين مراراً على الإنترنت باحترام القانون. وقامت الحكومة أيضاً بمقاضاة أفراد بسبب تعبيرهم عن وجهات نظر أيديولوجية معينة على الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بالاحتجاجات في منطقة الريف الشمالية.

إن العديد من المساهمين الذين يعملون في المنافذ الإخبارية على الإنترنت، والعديد من منافذ الإنترنت الإخبارية نفسها، لم يكونوا معتمدين، وبالتالي لم تتم تغطيتهم بموجب قانون الصحافة فيما يتعلق بمنشوراتهم. وظلوا خاضعين لأحكام قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات الذي يسمح للحكومة بالسجن وفرض عقوبات مالية على أي شخص ينتهك القيود المتعلقة بالقذف والتشهير والإهانة.

### الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

يسمح القانون للحكومة بتجريم العروض التقديمية أو المناظرات التي تشكك في شرعية الإسلام، وشرعية الملكية، ومؤسسات الدولة، ووضع الصحراء الغربية. ويقيد القانون الفعاليات الثقافية والأنشطة الأكاديمية، رغم أن الحكومة منحت بشكل عام حرية أكبر للنشاط السياسي والديني الذي ينحصر في حرم الجامعات. وصادقت وزارة الداخلية على تعيين رؤساء الجامعات.

## ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

فرضت الحكومة قيوداً على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

### حرية التجمع السلمي

يكفل القانون الحق في التجمع السلمي. وسمحت الحكومة عموماً بالمظاهرات السلمية المرخصة وغير المرخصة. وبموجب القانون، تتطلب المجموعات التي تضم أكثر من ثلاثة أشخاص الحصول على إذن من وزارة الداخلية لتتظاهر علناً. تدخلت قوات الأمن في بعض الأحيان لتفريق كل من الاحتجاجات المرخصة وغير المرخصة عندما اعتبر المسؤولون أن المظاهرة تمثل تهديداً للأمن العام.

واشنت بعض المنظمات غير الحكومية من أن السلطات لم تطبق إجراءات الموافقة بشكل منتظم، واستخدمت التأخيرات الإدارية وأساليب أخرى لقمع أو تثبيط أي تجمع سلمي غير مرغوب فيه. وفقاً للتقرير العالمي لعام 2019 الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، سمحت الشرطة بالعديد من الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي والاحتجاج على الإجراءات الحكومية، لكنها غالباً ما فرقت الاحتجاجات السلمية بالقوة، واعتقلت المتظاهرين وقادة الاحتجاجات، أو منعت حدوث المظاهرات. ووفقاً للحكومة، كان هناك ما متوسطه 20,000 مظاهرة في السنة. وفي حين أن معظم الاحتجاجات سارت سلمياً، اندلع العنف بين المتظاهرين والشرطة في مناسبات عدة.

تواجدت قوات الأمن بشكل عام بالزي الرسمي وبغيره أثناء الاحتجاجات، خاصة إذا كان من المتوقع تطرق الاحتجاج لقضية حساسة. وبشكل عام، كانت لدى الضباط أوامر بالمراقبة وعدم التدخل، ما لم تخرج المظاهرة عن نطاق السيطرة، أو تهدد المارة، أو تمتد إلى الطرق العامة. في هذه الحالات، وبموجب الإجراءات التشغيلية القياسية، طلب من الضباط إعطاء الحشود ثلاثة إنذارات بأن القوة ستستخدم إن لم يتفرقوا. بعدها تحاول قوات الأمن إجبار المتظاهرين على مغادرة المنطقة، باستخدام دروع مكافحة الشغب لدفع المحتجين الواقفين إلى منطقة معينة أو حمل المتظاهرين الجالسين إلى المنطقة المحددة. وإذا لم تُفجح هذه التكتيكات المنخفضة المستوى، قد تقوم قوات الأمن بالتصعيد إلى استخدام الهراوات، أو خراطيم المياه، أو الغاز المسيل للدموع لإخلاء المكان واستعادة النظام.

لم تختلف تكتيكات قوات الأمن بشكل كبير إذا كان الاحتجاج مرخصاً أم غير مصرح به، على الرغم من أن قرار التدخل اعتمد في بعض الأحيان على ما إذا كان الاحتجاج مصرحاً به. وبحسب الحكومة، إذا تدخل الضباط في الاحتجاج، فيجب على ضابط من الشرطة القضائية غير ضالع في التدخل وتحت إشراف النائب العام أن يصدر بياناً يوثق ملابس القضية وعدد الضحايا والضرر المادي الناجم عن العملية. يجب على ضابط الشرطة القضائية توجيه البيان إلى مكتب المدعي العام مع نسخة إلى حاكم الولاية القضائية الإقليمية حيث وقعت الحادثة. نظمت الحكومة تدريباً مستمراً على أساليب إدارة الحشود القائمة على حقوق الإنسان على مدار العام.

في عام 2017، بعد العثور على شقيقين كانا يعملان في التعدين بشكل غير قانوني ميتين داخل منجم فحم في شمال شرق إقليم جرادة، أثار ذلك أكثر من 300 احتجاج على الفوارق الاجتماعية والمظالم الاقتصادية والبطالة. وبحسب الحكومة، حُكم على 67 شخصاً محتجزاً بالسجن لفترات تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات بتهمة تدمير السلع العامة، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، أو المشاركة في احتجاجات غير

مصرّح بها. وبحسب السلطات، بمناسبة عيد الفطر في يونيو/حزيران، عفا الملك عن جميع السجناء ممن كانت لهم علاقة باحتجاجات جردة.

وفي أبريل/نيسان، أيدت محكمة استئناف الدار البيضاء محكمة ابتدائية حكمت ضد زعيم الاحتجاج ناصر الزفزافي و41 من أعضاء حركة "الحراك" الاحتجاجية في الريف. حُكم على أربعة معتقلين، بمن فيهم الزفزافي، خلال العام بالسجن 20 سنة بتهم من بينها تهديد الأمن القومي. واستأنف شخص واحد على الأقل من المدانين الحكم أمام محكمة النقض. وتراوحت الأحكام الأخرى من السجن لمدة 15 سنة إلى أحكام مع وقف التنفيذ وغرامات. وبحسب الحكومة، جرّمت السلطات 578 شخصاً في جرائم تتعلق باحتجاجات "الحراك" وبرأت 39 منهم من جميع التهم في عام 2018. وباستثناء أحد المحتجزين الباقين على ذمة المحاكمة، حوكم البقية وحكمت عليهم محكمة الحسيمة الابتدائية اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول. وأصدر الملك عفواً خلال العام عن 68 سجيناً؛ ولم يكن الزفزافي من بين الذين شملهم العفو.

أفادت منظمة العفو الدولية أن الهيئات العمومية أعاققت اعتصاماً تم الاعداد له وكان مقرراً أن يحدث في 10 أبريل/نيسان في الرباط. قدمت المنظمة غير الحكومية الإخطار المطلوب بالحدث إلى السلطات. وقامت منظمة العفو الدولية بإبلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان عن الحادث عبر مراسلات خطية. وبحسب رد أولي من الوزارة، أُحيلت شكوى منظمة العفو الدولية إلى وزارة الداخلية في 25 أبريل/نيسان. ولم تتلق المنظمة غير الحكومية رداً من وزارة الداخلية بحلول نهاية العام.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

ينص الدستور والقانون على احترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، رغم أن الحكومة قيدت هذه الحرية في بعض الأحيان. فقد حظرت الحكومة أو لم تعترف ببعض المجموعات السياسية المعارضة، إذ اعتبرتها غير مؤهلة للحصول على صفة منظمات غير حكومية. وفي حين أن الحكومة لا تقيّد مصدر التمويل للمنظمات غير الحكومية العاملة في البلد، فإن المنظمات غير الحكومية التي تتلقى التمويل من مصادر أجنبية مطالبة بالإبلاغ عن المبلغ ومصادره إلى الحكومة في غضون 30 يوماً من تاريخ الاستلام. رفضت الحكومة الاعتراف الرسمي بمنظمات غير حكومية اعتبرتها تدعو ضد الإسلام كدين للدولة أو تشكك في شرعية الملكية أو السلامة الإقليمية (وحدة أراضي البلاد). وأعاققت السلطات تسجيل عددٍ من الجمعيات التي يُنظر إليها على أنها تنتقد السلطات، وذلك من خلال رفضها استلام طلبها للتسجيل أو رفضها تسليم إيصالاتٍ تؤكد إيداع الطلبات المقدّمة (انظر القسم 5).

وقد اشترطت وزارة الداخلية على المنظمات غير الحكومية التسجيل قبل الاعتراف بها ككيانات قانونية، ولكن لم يكن هناك سجلّ وطني شامل متاح للجمهور. يتعين على المنظمة المحتملة أن تقدم إلى المسؤولين المحليين بالوزارة أهدافها ولوائحها الداخلية وعنوانها وصوراً عن بطاقات هوية أعضائها. يصدر المسؤولون المحليون بالوزارة إيصالاتاً للمنظمة يفيد بالموافقة الرسمية. وتعد المنظمات التي لا تملك إيصالات غير مسجلة رسمياً. إلا أنه وفقاً للقانون، فإن أي جمعية لم يتم رفض تسجيلها ولم تحصل على إيصالات خلال 60 يوماً من تقديم المستندات المطلوبة لها الحق في المشاركة في الأنشطة. وردت عدة تقارير خلال العام تفيد بأن بعض المنظمات واجهت مشاكل إدارية لأن الوزارة لم تصدر إيصالات تسجيل. وقد أبلغت هذه المنظمات نفسها عن تأخيرات طويلة في تلقي المراسلات من الوزارة بخصوص الإيصالات.



ولا يمكن للمنظمات غير المسجلة الحصول على التمويل الحكومي، كما لا يحق لها من الناحية القانونية قبول التبرعات.

أفادت الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، وهي منظمة تدعم إشراك السكان الأمازيغ (البربر) في الحياة العامة، أنه حتى أكتوبر/ تشرين الأول، استمر خلال العام رفض تسجيل المنظمات الأمازيغية التسع التي رفض تسجيلها في عام 2017، بما في ذلك الفدرالية نفسها (انظر القسم 6، الأقليات القومية والعرقية والإثنية).

وظلت جماعة العدل والإحسان، وهي حركة إسلامية سنية ترفض السلطة الروحية للملك، محظورة إنما مسموح بها بصفة عامة، على الرغم من أن السلطات واصلت مراقبة أنشطتها. في 6 فبراير/شباط، أفادت وسائل الإعلام أن السلطات أغلقت مساجد غير مرخصة كانت تقام في منازل أعضاء جماعة العدل والإحسان في الدار البيضاء والقيظرة وإنزكان.

وفي 16 أبريل/نيسان، واصلت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء حكم محكمة أولية بحل منظمة "راسين"، وهي منظمة غير حكومية للحقوق الثقافية. قررت المحاكم أن المنظمة غير الحكومية منخرطة في أنشطة تتجاوز نطاق لوائحها الداخلية كمنظمة غير حكومية للحقوق الثقافية، من خلال استضافة حلقة من برنامج (ملحمة العدميين: "عشاء واحد ومعتوهان") على الإنترنت، حيث شارك ضيوف البرنامج في مناقشات سياسية حول حرية تكوين الجمعيات، والفساد في القطاع العام والملكية وحركة "الحراك" الاحتجاجية في الريف. وقد قدمت قيادة المنظمة استئنافاً لمحكمة النقض لكنها توقفت عن العمل في يونيو/حزيران، على نحو ما يقتضيه حكم محكمة الاستئناف.

### ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية في العالم على الموقع:

<https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

### د. حرية التنقل

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق، على الرغم من أنها قيدت الحركة إلى المناطق التي تشهد اضطرابات واسعة النطاق. منعت الحكومة دخول الأفراد الذين اعتقدت أنهم يهددون استقرار البلاد. وتعاونت الحكومة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع منظمات إنسانية أخرى لتقديم الحماية والمساعدة للاجئين، واللاجئين العائدين، وطالبي اللجوء، وغيرهم ممن تدعو أوضاعهم إلى القلق. ومولت الحكومة أيضاً منظمات إنسانية لتقديم خدمات اجتماعية للمهاجرين، بمن فيهم اللاجئين.

وردت عدة تقارير عن قيام السلطات الحكومية بمنع المنظمات المحلية والدولية والصحافة من الوصول إلى الريف والأقاليم الشرقية. وفي يناير/كانون الثاني، أعلنت منظمة العفو الدولية منع اثنين من باحثيها من الدخول لإجراء تحقيق حول حقوق الإنسان.

في فبراير/شباط، طردت السلطات صحفياً هولندياً من الشمال لعدم تقديمه الاعتماد المناسب. وكان الصحفي قد زار المنطقة لتغطية قصة حول قضايا الهجرة. كما أفاد بأن قوات الأمن لاحقته لعدة أيام قبل ترحيله من البلاد.

واصلت الحكومة إتاحة وثائق السفر للصحراويين. إلا أنه تم الإبلاغ عن عدد قليل من الحالات التي قامت فيها السلطات بمنع الصحراويين من السفر. شجعت الحكومة عودة اللاجئين الصحراويين من الجزائر وغيرها من الأماكن إذا اعترفوا بسيادة الحكومة على الصحراء الغربية.

التنقل داخل البلد: أفادت وسائل إعلام محلية ودولية أن السلطات نقلت بالقوة أكثر من 200 مهاجر من جنوب الصحراء الكبرى من الناظور إلى منطقة الأطلس. وأفادت منظمات غير حكومية أن السلطات المغربية أعادت قسراً نقل عشرات المهاجرين المعوزين من جنوب الصحراء الكبرى كل بضعة أسابيع من مناطق مجاورة للجيوب الإسبانية مليلية وسبتة إلى تيزنيت وأكادير في جنوب البلاد.

### هـ. المشردون داخلياً

لا ينطبق.

### و. حماية اللاجئين

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية: كان اللاجئون وطالبو اللجوء، وكذلك المهاجرون، عرضة بشكل خاص لإساءة المعاملة. وانخفض تهريب البشر والاتجار بالبشر المتجهين إلى أوروبا بعد يناير/كانون الثاني عقب اتفاق بين الحكومة المغربية والاتحاد الأوروبي. تعاونت السلطات المغربية مع السلطات الإسبانية وسلطات الاتحاد الأوروبي لإفصال شبكات التهريب والقبض على المهربين. وأقر البرلمان تشريعاً في عام 2016 لتحسين إجراءات الحماية للضحايا. وأفادت الفروع الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنها تلقت عدة شكاوى بشأن حقوق المهاجرين. وردت تقارير عن قيام السلطات الحكومية باعتقال أو احتجاز المهاجرين، ولا سيما حول مدينتي مليلة وسبتة الإسبانييتين الجببيتين، وإعادة توطينهم قسراً في أجزاء أخرى من البلاد لردع محاولات عبور الحدود بشكل غير قانوني إلى الأراضي الإسبانية.

الحصول على اللجوء: يكفل القانون منح وضع لاجئ. وقد درجت الحكومة على إحالة الأمر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين باعتبارها الوكالة الوحيدة في البلاد المخولة بالبت في منح وضع لاجئ والتحقق من حالات اللجوء. وأحالت المفوضية القضايا التي تستوفي معايير الاعتراف باللاجئين إلى اللجنة الحكومية المشتركة بين الوزارات والمسؤولة عن جلسات الاستماع لطالبي اللجوء داخل مكتب اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. تعترف الحكومة بوضع اللجوء للاجئين المصنفين وفقاً لقانون المفوضية. واصلت الحكومة منح الوضع للاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية والوضع المؤقت للسوريين المسجلين. كان هناك 802 لاجئ مسجل في البلاد. من ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى يوليو/تموز 2019، عقدت اللجنة 33 جلسة استماع ومنحت الوضع القانوني للاجئين إلى 257 من طالبي اللجوء المحالين من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكان 80 في المائة منهم سوريين.

الحصول على الخدمات الأساسية: بشكل عام، تمكّن اللاجئون والمهاجرون المعترف بهم من العمل والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، بما في ذلك التدريب المهني والحرفي الممول من القطاع العام. حصلت الطالبات المقدمة نيابة عن النساء والأطفال على موافقة تلقائية، مع إمكانية الوصول الفوري إلى التعليم والرعاية الصحية. إلا أنه في بعض الأحيان لم يكن بإمكان طالبي اللجوء الوصول إلى نظام الرعاية الصحية الوطني، كما أن وصولهم إلى النظام القضائي ظل ضئيلاً إلى أن يتم الاعتراف بهم كلاجئين.

الحلول الدائمة: سهلت الحكومة العودة الطوعية بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإعادة توطين اللاجئين المعترف بهم في دول ثالثة عند الضرورة. منذ عام 2004، قامت الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة بتمويل العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. وبحسب الحكومة، فقد ساعدت في العودة الطوعية إلى الموطن الأصلي بمعدل 2000 إلى 3000 مهاجر سنوياً.

الحماية المؤقتة: كما وفرت الحكومة حماية مؤقتة للأفراد غير المؤهلين للحصول على وضع لاجئ. استفاد السوريون واليمنيون من "التسوية الاستثنائية للأوضاع" خارج برنامج تسوية أوضاع المهاجرين الأكثر ديمومة.

### ز. الأشخاص عديمو الجنسية

لا ينطبق.

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

البلاد مملكة دستورية تتركز فيها السلطة النهائية في يد الملك محمد السادس الذي يرأس مجلس الوزراء. يشترك الملك في السلطة التنفيذية مع رئيس الحكومة (رئيس الوزراء). ووفقاً للدستور، يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي يتمتع بأكثر عددٍ من المقاعد في البرلمان ويوافق على تعيين أعضاء في الحكومة يرشحهم رئيس الحكومة.

وينص القانون على أن يشارك المواطنون في انتخابات دورية حرة ونزيهة يتم إجراؤها بالاقتراع السري وعلى أساس حق الاقتراع العام والمتساوي لمجلس النواب في البرلمان والمجالس البلدية والإقليمية. انتخبت الهيئات الإقليمية والمهنية بشكل غير مباشر أعضاء مجلس الاستشاريين وهو مجلس يتمتع بصلاحيات أقل في البرلمان.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2016، أجرت البلاد انتخابات مباشرة لمجلس النواب (المجلس الذي تتوفر لديه صلاحيات أكبر في البرلمان). اعتبرت الأحزاب السياسية الرئيسية والمراقبون المحليون الانتخابات بأنها حرة ونزيهة وشفافة. واعتبر المراقبون الدوليون الانتخابات ذات مصداقية، مشيرين إلى أن الناخبين تمكنوا من الاختيار بحرية وأن العملية كانت خالية من المخالفات الممنهجة. وبحسب ما ينص عليه الدستور، كلف الملك حزب العدالة والتنمية، الذي فاز بأكثر عدد من المقاعد في الدائرة المنتخبة حديثاً، بتشكيل حكومة ائتلافية وترشيح وزراء جدد.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لا يجوز من الناحية القانونية لحزب سياسي أن يطعن في الإسلام كدين للدولة، أو المؤسسة الملكية، أو وحدة أراضي البلاد. ويحظر القانون تشكيل الأحزاب السياسية على أساس الهوية الدينية أو العرقية أو الجهوية.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أعضاء الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل. وانتخب الناخبون عددًا قياسيًّا من النساء في انتخابات 2016، إلا أن عددًا قليلًا منهن حصلن لاحقًا على مناصب قيادية كوزراء أو رؤساء لجان برلمانية.

#### القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين، لكن الحكومة عادة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وفي بعض الأحيان انخرط مسؤولون في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. ووردت تقارير عن فساد حكومي في الفروع التنفيذية والقضائية والتشريعية خلال العام.

الفساد: بشكل عام، اعتبر المراقبون أن الفساد مشكلة مستمرة، مع عدم وجود ضوابط وتوازنات حكومية كافية لتقليص حدوثه. وقد وردت تقارير عن حالات فساد حكومي صغير. وفقًا لتقرير مؤشر مدركات الفساد العالمي الخاص بأفريقيا لعام 2019 الذي نشر في يوليو/تموز، فإن 53 بالمائة من المغاربة الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن الفساد ازداد في الأشهر الـ 12 السابقة، و31 بالمائة من مستخدمي الخدمات العامة الذين شملهم الاستطلاع دفعوا رشوة في الأشهر الـ 12 السابقة، و74 بالمائة اعتقدوا أن الحكومة كانت تعالج الفساد بطريقة سيئة.

تعد الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مسؤولة عن مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى الهيئة الوطنية، كان لوزارة العدل والمجلس الأعلى للحسابات (محكمة المساءلة الحكومية) اختصاص على قضايا الفساد، والأخيرة لديها السلطة لإجراء التحقيقات.

شغلت وزارة العدل خطأً ساخنًا للجمهور للإبلاغ عن حالات الفساد. حتى أكتوبر/تشرين الأول، أفادت الحكومة بأنه تم تلقي 7550 مكالمة على الخط الساخن بدعوى فساد أسفرت عن 23 قضية في المحكمة خلال العام. كما أفادت الحكومة أن 80 بالمائة من المكالمات كانت تستفسر عن قضايا فساد في المحاكمة، بدلًا من تقارير جديدة حول فساد مزعوم. في فبراير/شباط، أفاد مكتب المدعي العام أنه سجل 19,000 مكالمة على الخط الساخن لمكافحة الفساد من مواطنين عاديين في عام 2018. ومن خلال المعلومات التي تم جمعها عبر الخط الساخن لمكافحة الفساد في عام 2018، فتح مكتب المدعي العام 63 قضية، أدت إلى اعتقال مسؤولين حكوميين بتهم الفساد في عام 2019. وبحسب مكتب المدعي العام، أسفرت 42 قضية من أصل 63 قضية عن إدانات ضد المسؤولين المعنيين، ولم يتم البت في ست قضايا حتى نهاية العام، وكانت قضيتان أخريان قيد التحقيق، وتسع قضايا أخرى قيد المراجعة لتصنيفها.

كان بعض أعضاء الهيئة القضائية مترددين في تنفيذ الإصلاحات والإجراءات المعتمدة لتعزيز الرقابة على الفساد. في بعض الحالات، خضع قضاة لعقوبات تأديبية بسبب الفساد ولكنهم لم يُقدّموا للمحاكمة. يكلف مجلس القضاء الأعلى بضمّان السلوك الأخلاقي لجميع الموظفين القضائيين (انظر القسم 1. ه).

حكمت محكمة الاستئناف في القنيطرة في 4 يوليو/تموز على المسؤول المنتخب علال الشكوة، رئيس بلدية الحداثة الريفية في القنيطرة، إلى جانب أحد المستشارين بالسجن ثمانية أشهر بتهمة الفساد والابتزاز.

وفي 4 يوليو/تموز أيضاً، اعتقلت الشرطة القضائية خالد وية، مدير الوكالة الحضرية في مراكش، وبحوزته مبالغ نقدية كبيرة. قامت السلطات بملاحقة وية بعد تلقي تقارير تفيد بأنه يلتمس رشوى لتسريع الموافقات على مشاريع التنمية الحضرية. وبحسب السلطات، صادرت الشرطة مبالغ كبيرة من المال أثناء الاعتقال، وأحيلت القضية إلى المحاكم. عُقدت جلسة المحاكمة الأولى أمام المحكمة الابتدائية بمراكش في 21 نوفمبر/تشرين الثاني. وكانت نتيجة القضية غير معروفة بحلول نهاية العام.

أشار مراقبون إلى الفساد المتفشي على نطاق واسع في أوساط الشرطة. وادعت الحكومة أنها تحقق في قضايا الفساد وغيرها من مخالفات الشرطة من خلال آلية داخلية. ومع ذلك، ادعت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية في الماضي أن السلطات رفضت الكثير من الشكاوى المتعلقة بإساءة المعاملة وأنها اعتمدت فقط على إفادات الشرطة.

حققت السلطات في بعض الحوادث منخفضة المستوى من الانتهاكات المزعومة والفساد. كما حققت الشرطة القضائية في المزاعم، بما في ذلك المزاعم ضد قوات الأمن، وأبلغت المحكمة بالنتائج التي توصلت إليها. وكانت القضايا تفقد زخمها أحياناً خلال مراحل التحقيق أو المحاكمة. ووفقاً للحكومة، في عام 2018، واجه ما مجموعه 134 من المسؤولين العموميين اتهامات بالفساد، أدين منهم 13 بهذه التهم.

كما أبلغت الحكومة عن 16 حالة في عام 2018 حيث كانت هناك أدلة كافية تشير إلى تورط ضباط الشرطة في الفساد أو الابتزاز أو التواطؤ مع تجار المخدرات أو اختلاس الأشياء المصادرة، وتلقى 26 ضابط شرطة عقوبات تأديبية تتعلق بالقضايا. خلال العام، حكمت محكمة ابتدائية على اثنين آخرين من مسؤولي المديرية العامة للأمن الوطني بالسجن تسعة أشهر وشهرين، على التوالي، لتورطهما في ممارسات فاسدة مرتبطة بـ 16 قضية في عام 2018؛ ثم قامت المديرية بفصل المسؤولين من الخدمة. وكانت هناك قضية واحدة أخرى بانتظار قرار المحكمة في نهاية العام.

في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى 30 يونيو/حزيران، بدأت الشرطة القضائية تحقيقات في 10 قضايا تضمنت مزاعم فساد ضد 10 ضباط شرطة و12 مسؤولاً من المديرية العامة للأمن الوطني. وأحالت الشرطة القضائية إحدى القضايا العشر إلى المحاكم ولم تتخذ أي قرارات بشأن صحة ادعاءات القضايا المتبقية.

وفي مارس/آذار، قبض على ضباط الشرطة في سلا لقبولهم رشوة قدرها 900 درهم (90 دولاراً) لتسهيل تسليم معتقل نرويجي. واعترف ضباط الشرطة بالجرائم أثناء الاحتجاز السابق للمحاكمة. وحكمت محكمة مراكش الابتدائية على ضباط الشرطة بالسجن لمدة خمسة وعشرة أشهر على التوالي، وبغرامة قدرها 5000 درهم (500 دولار). واستأنف الضباط الحكم. وستحدد الشرطة الوطنية الإجراءات التأديبية للضباط بعد أن تبت محكمة الاستئناف في القضية.

الإفصاح المالي: يشترط القانون على القضاة والوزراء وأعضاء البرلمان أن يقدموا كشوفات تتعلق بوضعهم المالي إلى المجلس الأعلى للحسابات، وهو الجهة المسؤولة عن رصد الامتثال للإفصاح المالي والتحقق منه.

ولكن وفقاً لمزاعم جماعات ناشطة في مجال الشفافية الحكومية، لم يقدم الكثير من المسؤولين كشف الذمة المالية. لا توجد عقوبات جنائية أو إدارية فعالة لعدم الامتثال.

#### القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

أجرت عدة مجموعات محلية ودولية ناشطة في مجال حقوق الإنسان تحقيقات بشأن قضايا ذات صلة بحقوق الإنسان ونشرت نتائجها، إلا أن استجابة الحكومة وتعاونها، والقيود المفروضة على المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان تفاوتت طبقاً لتقييم الحكومة للتوجه السياسي للمنظمة المعنية ومدى حساسية تلك القضايا.

لم توافق الحكومة على مناشدات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال العام لتسجيل عدة فروع إقليمية. وواجهت المنظمة بانتظام صعوبات في تجديد تسجيل مكاتبها.

أبلغ ناشطون ومنظمات غير حكومية خلال العام عن استمرار القيود على أنشطتهم بالبلاد. وادعى كثير من الناشطين أن الحكومة لجأت إلى تقييد استخدامهم للساحات العامة وصالات المؤتمرات، علاوة على إخطار ملاك الصالات الخاصة بأنه لا ينبغي الترحيب ببعض الأنشطة. وبحسب الحكومة فإن إجراءاتها كانت متوافقة مع القانون. يُسمح للمنظمات المسجلة بالاجتماع داخل مقراتها القائمة، ولكن أي اجتماعات خارج تلك المساحة، بما في ذلك المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، كانت تعتبر في الأماكن العامة وتتطلب إذنًا من وزارة الداخلية. وأفادت منظمات أن مسؤولين حكوميين أبلغوها بإلغاء فعاليتها لعدم اتباع الإجراءات المطلوبة بالنسبة للاجتماعات العامة، رغم ادعاء المنظمات أنها قدمت الأوراق المطلوبة أو اعتقدت أنها غير مطلوبة بموجب القانون.

وظلت بعض المنظمات غير الحكومية وغير المعترف بها، والتي لم تتعاون بشكل رسمي مع الحكومة، تتقاسم المعلومات بشكل غير رسمي مع كل من الحكومة والمنظمات المرتبطة بالحكومة.

الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية: تعاونت الحكومة مع الأمم المتحدة وسمحت بالزيارات المطلوبة.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، تم إنشاؤه بمقتضى الدستور ويعمل بشكل مستقل عن الحكومة المنتخبة. يتلقى المجلس تمويله من الحكومة ويعمل بموجب مبادئ باريس وفقاً للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي اعترف بالمجلس في 2015 باعتباره "مؤسسة حقوق إنسان وطنية من الدرجة أ" ضمن إطار الأمم المتحدة. كما عمل المجلس بمثابة آلية وطنية لمراقبة حقوق الإنسان لمنع التعذيب. يشرف المجلس على المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان الذي تعاون مع منظمات دولية لتقديم التدريب للمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وأجهزة تطبيق القانون، والعاملين في مجال الطب، والمربين، والعاملين في الحقل القانوني.

وعملت مؤسسة الوسيط بمثابة أمين عام للمظالم. فقد نظرت المؤسسة في مزاعم الظلم الحكومي وامتلكت السلطة للقيام بالتحريات والتحقيقات، واقتراح الإجراءات التأديبية، وإحالة القضايا إلى النائب العام.

إن مهمة المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والتي ترفع تقاريرها إلى وزير الدولة المسؤول عن حقوق الإنسان، هي تعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع الوزارات، والعمل كمحاور حكومي مع المنظمات

غير الحكومية المحلية والدولية، والتفاعل مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. تنسق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان استجابات الحكومة لهيئات الأمم المتحدة بشأن الالتزام بالمواثيق بموجب المعاهدة وتعمل كهيئة استشارية رئيسية للملك والحكومة بشأن حقوق الإنسان. أشرفت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على إطلاق خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي وافق عليها البرلمان في عام 2017 والملك في عام 2019. تتضمن خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان أكثر من 400 إجراء لتحسين الديمقراطية والحكومة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بالإضافة إلى إصلاحات الأطر المؤسسية والقانونية. أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 3 ملايين دولار من الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلاد.

## القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يعاقب القانون الأفراد المدانين بالاغتصاب بأحكام بالسجن تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات؛ وعندما تتعلق الإدانة بقاصر، يتراوح الحكم بالسجن بين 10 إلى 20 سنة. ولا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته جريمة. هناك العديد من مواد قانون العقوبات المتعلقة بالاغتصاب التي تديم المعاملة غير المتكافئة للنساء وتوفر حماية غير كافية. يوفر قانون 2018 إطاراً قانونياً أقوى لحماية النساء من العنف والتحرش الجنسي والاعتداء. وبموجب القانون، يمكن أن تؤدي الإدانة بالاعتداء الجنسي إلى حكم بالسجن من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من 2,000 إلى 10,000 درهم (210 دولار إلى 1,050 دولار). بالنسبة للإهانات والتشهير على أساس نوع الجنس، يمكن تغريم الفرد بما يصل إلى 60,000 درهم للإهانات وإلى 120,000 درهم للتشهير (6,300 دولار إلى 12,600 دولار). ولا تزال تهم الإهانة والتشهير العامة في قانون العقوبات. في مارس / آذار، تم إصلاح القانون بحيث يتطلب من المديرية العامة للأمن الوطني ومكتب المدعي العام والمحكمة القضائية العليا ووزارات الصحة والشباب والمرأة أن يكون لديها وحدات متخصصة تنسق فيما بينها بشأن القضايا التي تنطوي على العنف ضد المرأة. وفي حين أعلنت المديرية العامة للأمن الوطني في 26 سبتمبر/أيلول أن هذه الوحدات المتخصصة تم تعيينها في 136 من مراكز الشرطة، فإن الوحدات لم تكن نشطة اعتباراً من ديسمبر/كانون الأول. وانتقدت بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المرأة عدم وضوح الإجراءات وإجراءات الحماية للإبلاغ عن الانتهاكات بموجب القانون الجديد. في السابق، لم تكن السلطات تفرض قوانين فعالة ضد التحرش الجنسي، ولم يكن تأثير القانون واضحاً بحلول نهاية العام.

بعد ذلك، أعلنت وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بسيمة الحقاوي في 9 يوليو/تموز أنه استناداً إلى مسح وطني أجرته الوزارة، فإن 93.4 في المائة من ضحايا العنف من النساء لم يرفعن دعاوى ضد المعتدي. ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المحلية، لم تبلغ الناجيات عن الغالبية العظمى من الاعتداءات الجنسية إلى الشرطة بسبب الضغط الاجتماعي والقلق من أن المجتمع سيحمل الضحايا المسؤولية على الأرجح. كما أفادت بعض ضحايا الاعتداء الجنسي بأن ضباط الشرطة قاموا في بعض الأحيان بصدهن عن تقديم تقرير للشرطة أو إكراههن على دفع رشوة لتقديم التقرير عن طريق التهديد باتهامهن بممارسة الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عام واحد. حققت الشرطة في القضايا بشكل انتقائي، ومن ضمن العدد الضئيل من القضايا التي وصلت إلى القضاء، بقيت المحاكمات الناجحة نادرة.

لا يعرف القانون بشكل محدد العنف المنزلي ضد النساء والقاصرين، ولكن المحظورات العامة الواردة في القانون الجنائي تنطبق على مثل هذا العنف. ومن الناحية القانونية، تُعتبر الجرح ذات مستوى عالٍ إذا عانت الضحية من إصابات تنتج عنها إعاقة عن العمل لمدة 20 يوماً. وتُعتبر الجرح ذات مستوى منخفض عندما تعاني الضحية من إصابات تنتج عنها إعاقة عن العمل لمدة تقل عن 20 يوماً. ووفقاً لمنظمات غير حكومية، نادراً ما حاکمت المحاكم مرتكبي الجرح البسيطة. كانت الشرطة بطيئة في استجابتها لقضايا العنف المنزلي، كما أن الحكومة بشكل عام لم تطبق القانون وأعدت النساء ضد رغبتهم إلى المنازل التي تُساء فيها معاملتهن. تعاملت الشرطة بشكل عام مع العنف الأسري كقضية اجتماعية وليس كمسألة جنائية. ويعتبر العنف البدني أساساً قانونياً للطلاق، رغم أن قلة من النساء قمن بإبلاغ السلطات عن تعرضهن لمثل هذه الإساءة في المعاملة.

بدأ مكتب المدعي العام تحقيقاً في اغتصاب امرأة تبلغ من العمر 34 عاماً في الرباط في 9 يونيو/حزيران. وتوفيت الضحية بعد ذلك بيومين في مستشفى من إصابات خطيرة لحقت بها أثناء الاغتصاب. اعتقلت السلطات ثمانية مشتبه بهم، من بينهم الجاني المتهم وشريك قام بتصوير الحادث. وأفادت السلطات بأن المشتبه بهم يواجهون اتهامات بالقتل العمد، والتواطؤ في التعذيب وغيرها من الأعمال البربرية، وعدم التماس المساعدة لشخص في خطر. وكانت الأحكام لا تزال معلقة بحلول نهاية العام.

في عام 2018، قامت خديجة أوقرو البالغة من العمر 18 سنة بإبلاغ السلطات بأنها اختطفت في مدينة أولاد عياد في يونيو/حزيران واحتجزتها مجموعة من الرجال لمدة شهرين واغتصبوها على نحو متكرر وأجبروها على تناول المخدرات والكحول. اعتقلت الشرطة 12 متهماً بتهم الاختطاف والاغتصاب والتعذيب. وأخضعت محكمة استئناف بني ملال أوقرو لفحص العذرية من قبل فاحص طبي قضائي، والذي قرر أن النتائج كانت غير حاسمة. عقدت محكمة استئناف بني ملال جلسة استماع قصيرة في 15 أكتوبر/تشرين الأول لتعلن أنها ستستمع إلى شهادات المدعى عليهم الإثني عشر بتاريخ 12 نوفمبر/تشرين الثاني. تم تأجيل جلسة الاستماع مرة أخرى إلى 3 ديسمبر/كانون الأول بسبب غياب دفاع المتهمين ومرة أخرى إلى 24 ديسمبر/كانون الأول بناءً على طلب دفاع المدعي. وكانت الأحكام لا تزال معلقة بحلول نهاية العام.

موّلت الحكومة عددًا من مراكز الاستشارة النسائية تحت إشراف وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة. وقدمت بعض المنظمات غير الحكومية المأوى والمساعدة والتوجيه للناجيات من العنف المنزلي. إلا أنه وردت تقارير عن أن هذه الملاجئ لم تكن مهيأة للوصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها. وكان لدى المحاكم ما يعرف باسم "الخلايا الخاصة بضحايا سوء المعاملة" والتي جمعت وكلاء النيابة، والمحامين، والقضاة، وممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة بالإضافة إلى العاملين في المستشفيات لمراجعة حالات العنف الأسري وسوء معاملة الأطفال بغرض توفير أفضل ما يخدم مصلحة النساء أو الأطفال.

التحرش الجنسي: قبل إصدار قانون العنف ضد المرأة في عام 2018، كان التحرش الجنسي جريمة فقط إذا ارتكبها مشرف في مكان العمل. بموجب قانون 2018، يعتبر التحرش الجنسي جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر وغرامة تصل إلى 10,000 درهم (1,000 دولار) إذا وقعت الجريمة في مكان عام أو عن طريق التلميحات من خلال النصوص أو التسجيل الصوتي أو الصور. في الحالات التي يكون فيها المتحرش زميلاً في العمل أو مشرفاً أو مسؤولاً أمنياً، يتم مضاعفة العقوبة. كما تضاعف أحكام السجن والغرامات في الحالات التي يرتكب فيها الزوج أو الزوج السابق أو الخطيب أو أحد أفراد الأسرة فعل



التحرش أو العنف الجسدي أو الإساءة أو سوء المعاملة، أو يخالف أمراً زجرياً أو إذا ارتكبت الجريمة ضد قاصر. في السابق، لم تطبق السلطات القانون بشكل فعال ضد التحرش الجنسي. وحتى نهاية العام، لم تلاحظ المنظمات غير الحكومية تأثير القانون الجديد، حيث ذكر قادة المجتمع المدني أنهم لم يلاحظوا جهود الحكومة لتطبيق القانون أو توفير التدريب على القانون الجديد للموظفين القضائيين أو المسؤولين عن تطبيق القانون.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد أية تقارير عن حالات إجهاض قسري أو تعقيم غير طوعي.

التمييز: في حين يمنح الدستور المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في الشؤون المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية، إلا أن القوانين تحابي الرجال في الملكية والميراث. ولا زال هناك العديد من المشاكل المرتبطة بالتمييز ضد المرأة، سواء بسبب عدم كفاية إنفاذ الحقوق المتساوية المنصوص عليها في القوانين والدستور وفي الحقوق الأقل الممنوحة للمرأة في الميراث.

يحق للنساء وفقاً للشريعة نصيب من الملكية الموروثة، ولكن نصيب المرأة في الميراث يقل عن نصيب الرجل. ويحق للنساء بشكل عام الحصول على نصف ما يحصل عليه الرجل من الورثة في نفس الظروف. يحصل الوريث الذكر الوحيد على كل ممتلكات المتوفى، بينما تحصل الوريثة الأنثى الوحيدة على نصف ممتلكات المتوفى وتذهب بقية الممتلكات إلى أقارب آخرين. ودعا العديد من نشطاء ومنظمات حقوق المرأة إلى إصلاح قانون الميراث.

يضع قانون الأسرة العائلة تحت المسؤولية المشتركة لكلا الزوجين، ويجعل الطلاق ممكناً برضى الطرفين، ويضع حدوداً قانونية على تعدد الزوجات. وقد ظل تطبيق الإصلاحات على قانون الأسرة أحد المشاكل. وافترق القضاء إلى الرغبة في تطبيق الإصلاحات، إذ أن الكثير من القضاة لم يكونوا موافقين على بنودها. كما أن الفساد وسط العاملين من كتبة المحاكم والافتقار للمعرفة بأحكام القانون بين المحامين شكلاً عوائق أمام تطبيق القانون.

وينص القانون على الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي رغم أن هذا لم يحدث في الممارسة العملية.

قادت الحكومة بعض الجهود لتحسين وضع المرأة في مكان العمل، وأبرزها الولاية الدستورية التي أنشأها البرلمان في عام 2017 لإنشاء هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز. لكن الهيئة لم تبدأ عملها بعد.

## الأطفال

تسجيل المواليد: يسمح القانون لكلا الأبوين بنقل الجنسية للأطفال. وينص القانون على أن لجميع الأطفال وضع مدني بغض النظر عن وضعهم العائلي. ومع ذلك، كانت هناك حالات رفضت فيها السلطات تقديم أوراق هوية للأطفال لأنهم ولدوا لأبوين غير متزوجين، ولا سيما في المناطق الريفية أو في حالات الأمهات ذوات المستوى التعليمي الضعيف ممن لا يدرن حقوقهن القانونية. وقدرت وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان أن أكثر من 83,000 طفل مغربي لا يزالون غير مسجلين. في أكتوبر/تشرين الأول، عمت وزارة الداخلية بلاغاً وطنياً يقضي بأن السلطات المحلية لديها الآن إجراء

تسجيل مبسط كمحاولة لتحسين تسجيل المواليد. ووفقاً لمنظمات أمازيغية غير حكومية، رفض خلال العام ممثلون عن وزارة الداخلية تسجيل ولادة طفلين على الأقل حاول والداهما تسميتهما بأسماء أمازيغية.

إساءة معاملة الأطفال: زعمت المنظمات غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام ومنظمة اليونيسف أن إساءة معاملة الأطفال كانت منتشرة على نطاق واسع. ووفقاً للحكومة، في عام 2018، تم التحقيق مع 7,263 شخصاً بتهمة ارتكاب جرائم جنائية مرتبطة بـ 6,702 حالة من حالات الاعتداء على الأطفال. كانت الملاحظات القضائية لإساءة معاملة الأطفال نادرة للغاية. وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الطفل عن قلقها بشأن عدم وجود تشريعات لمحاكمة القضايا المتعلقة بسفاح القربى.

في أغسطس/آب، أُلقت السلطات المحلية القبض على مدرسّ دراسات دينية بتهمة الإساءة البدنية لطفل يبلغ من العمر أربع سنوات بهراوة. وفتحت السلطات تحقيقاً في الجريمة المزعومة، التي كانت مصوّرة بالفيديو. وقدمت السلطات "تقريراً يتضمن معلومات قضائية" بعد أن رفض والد الضحية توجيه اتهامات ضد المدرس.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانوني للزواج هو 18 عاماً، ولكن يمكن للوالدين، بموافقة مستنيرة من القاصر، الحصول على إعفاء من القاضي بخصوص زواج القصر. ووفقاً لبيان صادر عن مكتب المدعي العام في يوليو/تموز، وافق القضاء في 2018 على 18,422 من أصل 33,686 من هذه الطلبات، على الرغم من إشعار أرسل في ذلك العام ودعا المحامين والقضاة إلى "عدم التردد في معارضة أي طلب زواج لا يأخذ في الاعتبار مصالح القاصر". وصرح عثمان عبيد، مدير دائرة قانون الأسرة بوزارة العدل في مارس/آذار، أن 75 بالمائة من الطلبات التي تمت الموافقة عليها تضمنت حالات لفتيات يبلغن من العمر 17 عاماً. وفي إطار خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان حملة توعية وطنية ضد زواج القاصرين.

الاستغلال الجنسي للأطفال: سن التراخي هو 18 عاماً. يحظر القانون الاستغلال الجنسي التجاري أو بيعه أو عرضه أو تدبيره لأغراض البغاء، وكذلك الممارسات المتعلقة باستغلال الأطفال في المواد الإباحية. بموجب القانون الجنائي، تتراوح عقوبة استغلال الأطفال جنسياً ما بين السجن لمدة سنتين إلى السجن مدى الحياة وغرامة تبلغ ما بين 9,550 درهم (1,000 دولار) إلى 344,000 درهم (36,100 دولار).

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية/استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع: <https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/>.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد طرف في اتفاقية لاهي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على الموقع:

<https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html/>.

معاداة السامية

يعترف الدستور بالجمالية اليهودية كجزء من سكان البلاد ويضمن لكل فرد حرية "ممارسة شؤونه الدينية". قدر قادة المجتمع المحلي عدد السكان اليهود بحوالي 3,000 إلى 3,500 شخصًا. وبشكل عام، بدا أن هناك بعض معاداة علنية للسامية، وأن اليهود كانوا يعيشون في أمان عمومًا.

### الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع: <https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

### الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات في مجالات العمل والتعليم والحصول على الرعاية الصحية. وينص القانون أيضًا على لوائح وأنظمة للمباني تضمن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من دخولها واستخدامها. ولم تنفذ الحكومة أو تطبق هذه القوانين واللوائح بشكل فعال. ورغم أن قوانين البناء التي تم إصدارها في عام 2003 تشترط تمكين جميع الأشخاص من دخول واستخدام المباني، إلا أن تلك القوانين تعفي معظم المنشآت التي تم بناؤها قبل عام 2003، ونادرًا ما فرضت السلطات تطبيقها على الإنشاءات الجديدة. إن معظم وسائل النقل العامة غير مجهزة لدخول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إليها واستخدامها، إلا أن لدى نظام السكك الحديدية الوطني منحدرات للكراسي المتحركة وحمامات يمكن لذوي الإعاقة الوصول إليها، ومناطق جلوس خاصة. تنص سياسة الحكومة على أنه ينبغي لذوي الإعاقات الحصول على المعلومات والاستفادة من أنظمة الاتصالات إسوة بالآخرين. ولم تكن أجهزة الاتصالات الخاصة بذوي الإعاقات البصرية أو السمعية متوفرة على نطاق واسع.

كانت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة هي الجهة المسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، وقد حاولت الوزارة دمجهم في المجتمع من خلال تخصيصها نسبة 7 بالمائة من التدريب المهني في القطاع العام و5 بالمائة في القطاع الخاص للأشخاص ذوي الإعاقات. وكان كلا القطاعين بعيدًا عن تحقيق الحصص المطلوبة. أشرفت الحكومة على أكثر من 400 فصل متكامل للأطفال ممن يعانون صعوبة في التعلم، ولكن كانت الهيئات الخيرية الخاصة ومنظمات المجتمع المدني مسؤولة بشكل أساسي عن عملية الدمج.

### الأقليات القومية والعرقية والإثنية

أفاد معظم السكان، بما في ذلك الأسرة المالكة، بأن لديهم بعض الإرث الأمازيغي. العديد من أفقر مناطق البلاد، خاصة في منطقة الأطلس المتوسط الريفية، كانت غالبية سكانها من الأمازيغ، وكانت نسبة الأمية في تلك المناطق أعلى من المتوسط الوطني. ولم تتوفر الخدمات الحكومية الأساسية في هذه المنطقة الجبلية وغير المتطورة.

تحدد المادة 5 من الدستور اللغة العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين للدولة، على الرغم من أن اللغة العربية هي السائدة. التمازيغت هي واحدة من ثلاث لهجات أمازيغية وطنية. في 25 يوليو/تموز، وافق البرلمان بالإجماع على تشريع ينص على توحيد تعليم الأمازيغية (التمازيغت) في أنظمة التعليم العامة والخاصة للمواطنين. ويعتمد القانون تيفيناغ (الأمازيغية المكتوبة) كنص للأمازيغية. شعر نشطاء الأمازيغ بخيبة أمل

لأن البرلمان لم يدرج بعض التوصيات في لغة مشروع القانون، مثل دمج الأمازيغية في مؤسسات أخرى خارج النظام التعليمي المغربي. كما وجد النشطاء أن القانون لا يزال غامضاً للغاية في تحديد الكيفية التي ستضمن بها الحكومة تطبيق المدارس ووسائل الإعلام للقانون. كان التشريع في انتظار المراجعة من قبل المحكمة الدستورية لأنه قانون عضوي ينفذ أحكاماً يتضمنها دستور عام 2011. في 2 أغسطس/آب، أقر البرلمان مشروع قانون تعليمي يشجع على التدريس بلغة تيفيناغ واللغات الأجنبية في المدارس.

ادعت جماعات ثقافية أمازيغية أنها تفقد بوتيرة متسارعة تقاليدها ولغتها لحساب التعريب. وقدمت الحكومة دروس اللغة الأمازيغية (التمازيغت) في بعض المدارس. ورغم أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الممول من القصر أنشأ برنامجاً لتدريب المعلمين على المستوى الجامعي لمعالجة النقص في المعلمين المؤهلين، زعمت المنظمات غير الحكومية الأمازيغية استمرار انخفاض عدد المعلمين المؤهلين باللغات الإقليمية للغات الأمازيغية. لكن الحكومة أفادت أن عدد المعلمين الموظفين لتعليم اللغة الأمازيغية الوطنية الرسمية قد ازداد. تعلم اللغة الأمازيغية إلزامي بالنسبة لطلاب المعهد الملكي للإدارة التربوية التابع لوزارة الداخلية.

وقد توفرت المواد الأمازيغية في وسائل الإعلام الإخبارية، وبدرجة أقل بكثير في المؤسسات التعليمية. وقدمت الحكومة برامج تلفزيونية باللغات الأمازيغية الوطنية الثلاث - تريفيت، وتشلحيت، وتمازيغت. وبحسب اللوائح، على وسائل الإعلام العامة تخصيص 30 بالمائة من وقت البث للغة الأمازيغية وبرامجها الثقافية. إلا أنه بحسب المنظمات الأمازيغية، فإن 5 بالمائة فقط من وقت البث خصص للغة والثقافة الأمازيغية.

### أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

يجرم القانون النشاط الجنسي بالتراضي للمثليين وينص على أحكام بالسجن لثلاث سنوات كحد أقصى للانتهاكات. ووفقاً لتقرير صادر عن مكتب المدعي العام صدر في يونيو/حزيران، حاکمت الدولة 170 شخصاً في عام 2018 بسبب نشاط جنسي مع الجنس المماثل. وعالجت وسائل الإعلام والجمهور المسائل المتعلقة بالجنس والميول الجنسية والهوية الجنسية بشكل أكثر انفتاحاً عن السنوات الماضية. ووفقاً لبعض منظمات حقوق الإنسان، لا يزال ضحايا العنف من أفراد (مجتمع الميم) في القضايا البارزة من السنوات السابقة يتعرضون للمضايقة عند التعرف إليهم في الأماكن العامة.

وقعت عدة هجمات ضد أفراد على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية خلال العام، بما في ذلك في 12 مايو/أيار، عندما ذكرت وسائل الإعلام أن أربعة أفراد في تيزنيت جردوا رجلاً من ثيابه مرغماً واعتدوا عليه جسدياً بسبب ميوله الجنسية. ووجه الشخص المصاب بجروح خطيرة اتهامات ضد الجناة المزعومين. اعتقلت السلطات المحلية ثلاثة من الأفراد الأربعة وفتحت تحقيقاً. وكان أحد الأفراد الثلاثة يزيد عمره عن 18 سنة وحكمت عليه محكمة ابتدائية بالسجن ستة أشهر وغرامة قدرها 500 درهم (50 دولار)؛ لم تُعرف التهم التي حوكم بها. وقد أحيلت قضيتنا الشخصيين الآخرين إلى قاضٍ بسبب جرائم تتعلق بالقصّر؛ وكانت هذه القضايا معلقة في المحكمة في نهاية العام.

لا تنطبق القوانين المناهضة للتمييز على (مجتمع الميم)، كما أن قانون العقوبات لا يجرم جرائم الكراهية. وكانت هناك وصمة عار ضد أفراد (مجتمع الميم)، شملت بعض التقارير عن وجود تمييز علني على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسية في مجالات التوظيف، والسكن، والرعاية الصحية.

## الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

تعرض المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتمييز وكانت لديهم خيارات محدودة للعلاج. وذكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن بعض مقدمي خدمة الرعاية الصحية كانوا يترددون في معالجة حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خوفاً من إصابتهم بالعدوى. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، زادت تغطية العلاج من 16 في المائة في عام 2010 إلى 48 في المائة في عام 2016، وتلزم الخطة الاستراتيجية الوطنية 2017-2021 البلد بتقليل الإصابات الجديدة بين السكان الرئيسيين والمعرضين للإصابة، والقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، والحد من الوفيات المرتبطة بالإيدز، ومواجهة التمييز، وتعزيز إجراءات التحكم من أجل استجابة فعالة.

### القسم 7. حقوق العمال

#### أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يكفل الدستور للعمال حق تكوين النقابات والانضمام إليها والإضراب والتفاوض الجماعي مع وجود بعض القيود.

يحظر القانون التمييز ضد النقابات ويمنع الشركات من فصل العاملين لمشاركتهم في أنشطة شرعية لتنظيم نقابات. تملك المحاكم سلطة إعادة العاملين الذين تم فصلهم تعسفاً ويجوز لها أن تطبق أحكاماً تلزم أرباب العمل بدفع تعويضات وتسديد الأجور المتأخرة. واشتكت النقابات العمالية من أن الحكومة استخدمت أحياناً قانون العقوبات لمحاكمة العاملين لقيامهم بالإضراب ولقمع الإضرابات.

يحظر القانون على فئات معينة من موظفي الحكومة، بمن فيهم عناصر القوات المسلحة والشرطة وبعض أعضاء السلك القضائي، من تكوين النقابات أو الانضمام إليها أو القيام بإضرابات. ويمنع القانون العمال المهاجرين من تولي مناصب قيادية في النقابات.

احترمت الحكومة بشكل عام حرية تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في التفاوض الجماعي. حدّ أصحاب العمل من نطاق المفاوضة الجماعية، وكثيراً ما حددوا الأجور من جانب واحد لمعظم العمال النقابيين وغير النقابيين. يسمح القانون بوجود نقابات مستقلة، ولكن يشترط أن يكون 35 بالمائة من الموظفين منضمين للنقابة من أجل تمثيل النقابة والمشاركة في المفاوضة الجماعية. ذكرت منظمات غير حكومية محلية أن أرباب العمل كثيراً ما أبرموا عقوداً مؤقتة لتثبيت العاملين من الانضمام إلى نقابات أو تكوين نقابات. يمكن للنقابات بموجب القانون أن تتفاوض مع الحكومة بخصوص القضايا العمالية على المستوى الوطني. وعلى المستوى القطاعي، تتفاوضت النقابات مع أرباب العمل في القطاع الخاص بشأن الحد الأدنى للأجور والتعويضات وغيرها من الاهتمامات. كانت النزاعات العمالية شائعة ونتجت في بعض الحالات عن عدم تنفيذ أرباب العمل لاتفاقات تم التوصل إليها بالتفاوض الجماعي، وقيامهم بحجز الأجور.

ويشترط القانون المعني بالإضرابات التحكيم الإجمالي لحل النزاعات، ويحظر الاعتصامات، ويدعو إلى الإشعار بالإضراب قبل عشرة أيام من الشروع فيه. ويجوز للحكومة أن تتدخل في الإضرابات. لا يجوز الإضراب بسبب الأمور التي يغطيها عقد جماعي لمدة سنة واحدة بعد بدء العقد. لدى الحكومة سلطة تفريق

المضربين في الأماكن العامة غير المصرح بالتظاهر فيها، ولديها سلطة منع شغل مناطق خاصة بطريقة غير مشروعة. لا يجوز للنقابات المشاركة في عمل تخريبي أو منع الأشخاص غير المضربين من العمل. في أغسطس/آب، قدمت الحكومة مشروع قانون لتعديل الأحكام القانونية المتعلقة بالحق في الإضراب؛ تم سحب الاقتراح بعد ذلك بعد أن تلقى انتقاداتٍ شديدة من نقابات عمالية محلية ودولية.

لم تطبق الحكومة قوانين العمل بشكل وافٍ بسبب النقص في المفتشين والموارد. أفاد المفتشون بأن دورهم كوسيط في النزاعات العمالية حدٌ بشكلٍ كبير من مقدار الوقت الذي يمكن أن يقضونه في تفتيش مواقع العمل بشكل استباقي ومعالجة أي انتهاكات يكتشفونها. ولا يملك المفتشون صلاحيات عقابية ولا يمكنهم فرض غرامات أو غيرها من العقوبات. بناءً على إجراء يتخذه المدعي العام، يمكن للمحاكم أن تجبر رب العمل على القيام بإجراءاتٍ تصحيحية بأمر من المحكمة. كانت العقوبات غير كافية لردع الانتهاكات. وكانت الإجراءات الخاصة بتطبيق قوانين العمل عرضة لتأخيرات واستئنافات مطولة.

وكانت معظم الاتحادات النقابية متحالفة مع أحزاب سياسية، إلا أن النقابات كانت عموماً متحررة من تدخل الحكومة.

### ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري وينص على عقوبات على المخالفة الأولى والسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر على الجرائم اللاحقة؛ لم تكن هذه العقوبات صارمة بما يكفي لردع الانتهاكات.

في عام 2018، دخل قانون معاملات المنازل الذي تم إصداره عام 2016 حيز التنفيذ. يوفر القانون حمايات جديدة لمعاملات المنازل، بما في ذلك تحديد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور. تبدأ العقوبات على انتهاك القانون بغرامة، وفي حالات الجرائم المتكررة يمكن أن تشمل السجن من شهر إلى ثلاثة أشهر.

في الماضي، لم تقم السلطات بتطبيق القوانين بشكلٍ ملائم ضد العمل القسري أو الإجباري، على الرغم من أنه كان من السابق لأوانه تقييم تأثير القانون الجديد. لم يرق مفتشو العمل بتفتيش ورش العمل الصغيرة التي تضم أقل من خمسة موظفين والمنازل الخاصة حيث وقعت العديد من هذه الانتهاكات، وحيث يتطلب القانون الحصول على مذكرة تفتيش أو إذن من المالك لتفتيش مسكنٍ خاص. يحدد القانون الجديد عملية مصالحة يجريها مفتشو العمل من أجل التعامل مع النزاعات بين عاملات المنازل وأصحاب العمل، لكن القانون يفتقر إلى حدود زمنية لإيجاد حل. أفاد مفتشو العمل أن أعدادهم الصغيرة، وندرة الموارد المتاحة لهم، والتوزيع الجغرافي الواسع للمواقع حدّت من قدرتهم على تطبيق القانون بشكلٍ فعال.

أفادت منظمات محلية غير حكومية أن عددًا غير محدد من عاملات المنازل المهاجرات والمستضعفات رفعن قضايا ضد أرباب عملهن السابقين. تضمنت هذه القضايا مؤشرات خطيرة لاحتمال حدوث انتهاكات تتعلق بالاتجار، مثل احتجاز جوازات السفر أو الأجور. ولم تتوفر معلومات حول معالجة القضايا.

وأشارت التقارير إلى حدوث عمالة قسرية، خاصة بالنسبة للأطفال (أنظر القسم 7.ج).

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحدد القانون الحد الأدنى لسن التوظيف، وقامت الحكومة بتطبيق القانون. في يوليو/تموز 2016 أصدر البرلمان قانوناً أصبح ساري المفعول في 2018 يحظر عمل الأطفال دون سن السادسة عشر كخدم منازل، ويقيد بشكل صارم عمل الأطفال دون سن الثامنة عشر. ووفقاً للمندوبية السامية للتخطيط، وهي الهيئة الحكومية المعنية بالإحصائيات، فإن الغالبية العظمى من الأطفال العاملين كانوا يعملون في المناطق الريفية. العقوبات على مخالفة قوانين عمالة الأطفال تشمل عقوبات جنائية، وغرامات مدنية، وسحب أو تعليق واحد أو أكثر من الحقوق المدنية أو الوطنية أو العائلية - بما في ذلك الحرمان من الإقامة الشرعية بالبلاد لمدة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات. وكانت العقوبات غير كافية لردع الانتهاكات. واصلت وزارة العمل والاندماج المهني إجراء عمليات تفتيش على عمالة الأطفال في الاقتصاد الرسمي في جميع أنحاء البلاد، لكن الحكومة أفادت أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء انتهاكات عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك جرائم محتملة تتعلق بالعمل القسري للأطفال. أفادت الحكومة أن عمليات التفتيش على العمل عانت بشكل عام من عدم كفاية الموظفين والموارد للتعامل مع الانتهاكات المتعلقة بعمالة الأطفال، بما في ذلك الجرائم المحتملة للاتجار بالأطفال، في جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، لم تكن هناك جهة تنسيق وطنية لتقديم الشكاوى بشأن عمالة الأطفال أو العمالة القسرية للأطفال، ولا توجد آلية وطنية لإحالة الأطفال الذين تم العثور عليهم أثناء عمليات التفتيش إلى الخدمات الاجتماعية المناسبة.

لا ينطبق قانون العمل على الأطفال الذين يعملون في قطاع الحرف اليدوية أو الحرف التقليدية في الشركات التي يعمل بها أقل من خمسة موظفين أو أولئك الذين يعملون في مزارع خاصة أو في المساكن. وأصبح بعض الأطفال متدرّبين قبل بلوغهم سن 12 سنة، لا سيما في ورش العمل الصغيرة التي تديرها الأسرة في صناعة الحرف اليدوية وفي قطاع البناء ومحلات تصليح السيارات. كما عمل الأطفال في مهن خطيرة بحسب تصنيف القانون لها (انظر القسم 7. هـ). وشمل ذلك العمل في صيد الأسماك، وفي القطاع غير الرسمي وصناعة النسيج والصناعات الخفيفة والحرف اليدوية التقليدية. وكثيراً ما كانت ظروف السلامة والصحة والأجور للأطفال دون المستوى المطلوب.

لا يحظر القانون أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولا يحظر القانون على وجه التحديد استخدام أو جلب أو عرض طفل للقيام بأنشطة غير مشروعة، وخاصة لإنتاج المخدرات والاتجار بها. في بعض الحالات، أخضع أرباب العمل الأطفال لأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري، وقد حدث ذلك أحياناً نتيجة للاتجار بالبشر (انظر القسم 6، الأطفال)؛ والعمل القسري في المنازل الذي حدث أحياناً نتيجة للاتجار بالأشخاص؛ والعمل القسري في الصناعات اليدوية وفي البناء.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية/استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع:

<https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/findings/>.

### د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر قانون العمل التمييز ضد الأشخاص في العمل والمهنة على أساس العرق أو الدين أو الأصل القومي أو اللون أو الجنس أو الإثنية أو الإعاقة، بما في ذلك الإعاقة الجسدية والحسية والذهنية والعقلية. ولا يتطرق القانون إلى السن أو الحمل.

ولقد حدث التمييز في كل الفئات التي يحظرها القانون، بحسب ما أفادت الحكومة لافتقارها إلى الموارد البشرية والمالية الكافية لتطبيق القوانين على نحو فعال. وذكرت منظمات معنية بشؤون العمال المهاجرين أن بعض المهاجرين عانوا من تمييز في التوظيف والأجور وظروف العمل.

### هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور فوق خط الفقر. ينص القانون على أن ساعات العمل تتراوح بين 44 إلى 48 ساعة كحد أقصى في الأسبوع، على ألا تزيد ساعات العمل عن 10 ساعات في يوم العمل الواحد، وينص على دفع أجر أعلى مقابل ساعات العمل الإضافية، ودفع الأجور عن العطل الرسمية والاجازات السنوية، وعلى حد أدنى من ظروف الصحة والسلامة، بما في ذلك القيود على العمل الليلي للنساء والقاصرين. ويحظر القانون العمل الإضافي بشكل مفرط.

كانت معايير الصحة والسلامة المهنية، التي تراجعها وتطبقها وزارة التشغيل والإدماج المهني، معايير بدائية، باستثناء الحظر على تشغيل النساء والأطفال في مهن خطيرة معينة. يحظر القانون عمل الأشخاص الذين دون سن الـ 18 في أعمال خطيرة في 33 مجالاً، بما فيها العمل في المناجم، ومناولة المواد الخطرة، ونقل المتفجرات، وتشغيل الماكينات الثقيلة.

لم يتقيد كثير من أرباب العمل بالأحكام القانونية التي تنظم شروط العمل. ولم تطبق الحكومة بشكل فعال الأحكام الأساسية لقانون العمل، مثل دفع الحد الأدنى للأجور وغيره من المزايا الأساسية بموجب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أفاد مفتشو العمل في البلاد أنه على الرغم من محاولتهم مراقبة ظروف العمل والتحقيق في الحوادث، إلا أنهم افتقروا إلى الموارد الكافية، مما منع التطبيق الفعال لقوانين العمل. وكانت العقوبات بشكل عام غير كافية لردع الانتهاكات.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية، لم تحدث خلال العام أية حوادث رئيسية في أماكن العمل. إلا أنه وردت تقارير كثيرة في وسائل الإعلام عن حوادث خطيرة ومميتة في بعض الأحيان في مواقع بناء كانت دون المعايير القياسية من حيث افتقارها لمعدات السلامة. يحق للعاملين في القطاع الرسمي النأي بأنفسهم عن الأوضاع التي تشكل خطراً على صحتهم أو سلامتهم دون تعريضهم لفقدان وظائفهم، وقد وفرت السلطات في مثل هذه الحالات حماية فعالة للعاملين.